سياسات الرعاية الاجتماعية

إبراهيم المبارك

المحاضرة الأولى

الرعاية الاجتماعية والمفاهيم المرتبطة بها

مقدمة

يمكن النظر إلى الرعاية الاجتماعية بوصفها (نظاماً متخصصاً) لقيادة وتوجيه (التغير الاجتماعي).
الرعاية الاجتماعية هي: نظام لإحداث التغيير.
الرعاية الاجتماعية : هدف إلى تامين مستوى مناسب من الحياة لكافة أفراد وجماعات المجتمع .
وسيلة أساسية لتحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي من خلال (منظور ديناميكي).
تمتد جذورها عبر التاريخ.
بلغت أوج نموها عن طريق محاولة مواكبة متطلبات الثورة الصناعية وخاصة خلال **القرن التاسع عشر**
(سؤال جانبي ذكره الدكتور- لماذا بلغت الرعاية الاجتماعية أوج بلوغها في القرن التاسع عشر؟) للفائدة كتبته
لأنه مع قيام الثورة الصناعية أنهار النظام الزراعي التقليدي وظهرت الآلة الصناعية فحدث تفكك اجتماعي وتغيرات اجتماعية كبيرة أدت إلى تشوهات في البنية الاجتماعية.

مراحل الاعتراف:

لقد مر الاعتراف بهؤلاء العاملين في برامج الرعاية الاجتماعية بثلاث مراحل هي:
المرحلة الأولى : تسميتهم برجال الإحسان.
المرحلة الثانية : تسميتهم بالمصلحين الاجتماعيين والمختصين بأعمال الخيرية .
المرحلة الثالثة : أطلق عليهم مسمى الأخصائيون الاجتماعيون .

* تطور مفهوم الرعاية الاجتماعية من مجرد **فعل خير** غير منظم أو عفوي نابع من الرغبة الذاتية إلى **نظام عاماً** .
* تطور مفهوم الرعاية الاجتماعية من مجرد **خدمات للاحسان التطوعي** إلى **برامج مقننة للخدمات الاجتماعية**
* تطور مفهوم الرعاية الاجتماعية من مجرد **الرعاية بالنسبة للفقراء** إلى مفهوم الرعاية كحق من حقوق المواطنين الغني منهم والفقير.
* ثم تحول مفهوم الرعاية الاجتماعية إلى **(فكرة أخلاقية).**

*** الأنساق الفرعية** في نظام الرعاية الاجتماعية تعمل كمداخل **(شمولية)** أو **(تكميلية)**
*يطلق على هذه المداخل **"مارشال"** وهي: الحقوق الاجتماعية للمواطنين أو الحقوق الاجتماعية للمواطنة.
* كما تتضمن ما يشار إليه **"كاهن"** وهي :الفوائد أو المنافع الاجتماعية.
* أن نظام الرعاية الاجتماعية (نسق عام) على مستوى المجتمع القومي **يتصف** بالفاعلية والتنظيم الهادف، **لتحقيق** المساعدة البناءة والرعاية ، **لمقابلة** الحاجات الاجتماعية.
إنها (عنصر أساسي) ومتطلب حتمي للخدمات في مجتمعنا الصناعي المعاصر.

محتوى نظام الرعاية الاجتماعية

يمكن أن نحدد محتوى نظام الرعاية الاجتماعية في عدة نماذج أو انساق للتدخل وهي:
١. تحليل وتخطيط الرعاية الاجتماعية.
٢. برامج الأمن الاقتصادي.
٣. الخدمات الاجتماعية .
٤. الإدارة في الرعاية الاجتماعية.
٥. العمل الاجتماعي.

أولاً: تحليل وتخطيط الرعاية الاجتماعية.

التخطيط الاجتماعي ، الهندسة الاجتماعية ، تنظيم وتخطيط المجتمع.
وهي: عملية تتضمن صياغة وتصميم الخطط الحكومية والأهلية في مجال الرعاية الاجتماعية .
تعريف سياسة الرعاية الاجتماعية: هي توجه برامج العمل وفق الإطار الذي يضم مستوى المعيشة المرغوب فيه لأفراد المجتمع.
هدف السياسة الاجتماعية :هو دعم تكوين الأسرة النووية بدلاً من الأسرة الممتدة.
على السياسة الاجتماعية أن توفر إطاراً جديداً للعمل يتفق مع مقابلة المشكلات المصاحبة للأسرة النووية من حيث توفير رعاية بديلة عن الأسرة الممتدة عن طريق منظمات المجتمع لدعم الاتجاه نحو الأسرة النووية.

ثانياً: برامج الأمن الاقتصادي.
وهي: تتعلق بالمساعدات المالية مثل: الضمان الاجتماعي - ومساعدات البطالة – وخدمات الإيواء – وحالات الكوارث والنكبات.

ثالثاً: الخدمات الاجتماعية .
صور ووظائف من الخدمات الاجتماعية
- خدمات تقليدية أو أولية (كالخدمات الخاصة بالإعلام – التمويل أو الدفاع والمشاركة)
ومن أمثلتها : جمعيات الإسعاف – الهلال الأحمر.
- التأهيل أو العلاج والمساعدة.
ومن أمثلتها: المجالس والاتحادات – رعاية الطفولة – الخدمات الاجتماعية في المجال المدرسي - برامج الحماية للمسنين.
- خدمات التنشئة الاجتماعية والتنمية
ومن أمثلتها : الرعاية اليومية للأطفال – التخطيط للأسرة – مركز الأحياء وبرامج التعليم للأسرة.
- الخدمات الاجتماعية تدعم بطريقة غير مباشرة النظم الاجتماعية الأخرى في المجتمع والتي من بينها النظام الاقتصادي والتعليمي والأسري. هذا خلاف الدعم المباشر لنظام الرعاية الاجتماعية.
-

رابعاً: الإدارة في الرعاية الاجتماعية.
تهتم الإدارة بالتنظيمات والإجراءات وتوجيه البرامج واختيار العاملين في مجال التخطيط للسياسة الاجتماعية ، أو تنفيذ برامج المساعدات الاقتصادية أو الخدمات الاجتماعية.

خامساً: العمل الاجتماعي.
هو: إعادة النظر في تشغيل الطفولة ، الأمن الصناعي ، الصحة العامة والإسكان ، مستشفيات الصحة العقلية ، رعاية الأحداث المنحرفين ، قوانين الطلاق ، كل هذه الأعمال تحتاج إلى جهود العمل الجماعي.

خصائص الرعاية الاجتماعية في العصر الحديث :
تتميز الرعاية الاجتماعية في العصر الحديث ببعض السمات والخصائص منها:
- خاضعة للتنظيم الرسمي.
- تعتبر مسئولية من المسئوليات.
- تستبعد دوافع الربح من خدماتها.
- تتسم بالشمول والتكامل .

الشمول والتكامل هنا يعني: ألا تكون الرعاية الاجتماعية قاصرة على فئة دون أخرى أو مجتمع دون أخر ، فرعاية الأطفال يجب أن تتلازم مع رعاية الأسرة.
الاهتمام بالمجتمع الريفي يجب أن يواكب ويساير الاهتمام بالمجتمع الحضري.
تتميز باهتمامها المباشر بالحاجات الإنسانية.

الفرق بين الرعاية الاجتماعية والرعاية العامة:
الأنشطة التي تقدم عن طريق الحكومات لا تنطوي جميعها تحت لواء الرعاية الاجتماعية ومن أمثلتها :

الرعاية الاجتماعية	الرعاية العامة
التعليم والإسكان الخدمات الطبية تحسين الغذاء	خدمات الدفاع القومي سيادة القانون رصف الطرق

تتميز بأنها أصبحت حق من الحقوق الإنسانية.
تتسم بأنها ذات طابع علاجي ووقائي .
الرعاية الاجتماعية قديمة قدم المجتمع الإنساني.
إن المجتمع الإنساني كان وما زال في محاولات مستمرة لإشباع احتياجات الناس أفراداً وجماعات.
العلاقة بين الحاجات ليست أحادية التأثير ، ولكنها علاقة ثنائية الأبعاد تقوم على أساس (التأثر والتأثير)
إن الإنتاج وإن كان وسيلة إشباع الحاجات المادية ، إلا أن إشباع الحاجات الاجتماعية له تأثير في عملية الإنتاج والعمل على زيادة معدل أو مستوى الأداء ، فالإنسان وحدة بيولوجية ونفسية واجتماعية متكاملة.

البرامج الأساسية التي تتضمنها برامج الرعاية هي:

- التأمينات الاجتماعية.
- المساعدات الاجتماعية.
- الخدمات الاجتماعية لجماعات المجتمع مثل (الطفولة – المسنين – رعاية المعوقين جسمياً ونفسياً واجتماعياً).

التحولات الأساسية التي طرأت على الرعاية الاجتماعية هي:

- تحول مفهوم الرعاية الاجتماعية من الوظيفة المؤقتة أو الاحتياطية إلى الوظيفة الثابتة أو الإنمائية.
- التحول من مفهوم الصدقة إلى الحقوق الأساسية للمواطن.
- التحول من الحد الأدنى إلى الحد الأعلى.
- التحول من إصلاح الفرد إلى الإصلاح الاجتماعي.
- التحول من التخصيص إلى التعميم.
- التحول من القطاع الشخصي إلى القطاع الحكومي.
- التحول من رعاية الفقراء إلى دولة الرعاية.

برامج الرعاية الاجتماعية:

نسق الرعاية الاجتماعية:

إذا نظرنا للرعاية الاجتماعية كشبكة من البرامج والخدمات والتشريعات يمكن تقسيمها على أساس وظيفي إلى ثلاث مجالات وظيفية وهي:
الإمدادات الاجتماعية .
الهدف منها هو تحقيق الأمن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية للناس في المجتمع.
الخدمات الاجتماعية.
يهتم المفهوم المؤقت بجانب الضبط الاجتماعي لسلوك الفرد.
أما المفهوم الإنمائي يؤكد على توفير الموارد الاجتماعية وتجارب الحياة اللازمة لتنمية وتحسين الأداء الاجتماعي.
العمل الاجتماعي.
يهدف لتغيير النظم والمؤسسات داخل المجتمع أو تغيير المجتمع ذاته ويتم ذلك من مشاركة المواطنين في الجهود المنظمة للوصول إلى هذا الهدف .

برامج الرعاية الاجتماعية على أساس مجالات الممارسة في الرعاية الاجتماعية تستهدف حاجة إنسانية من خلال خدمات مهنية وهي:
الأمن الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتشمل:

المساعدات العامة - التأمينات الاجتماعية – التدريب المهني.

البيئة الاجتماعية والإسكان وتشمل:

الإسكان – حماية البيئة.

الخدمات الصحية الوقائية العلاجية والإنمائية وتشمل:

خدمات الصحة العامة – العلاج الطبيعي – التأمين الصحي – الخدمات الاجتماعية الطبية.

النمو الشخصي والاجتماعي ويشمل:

المشاكل النفسية والاجتماعية - رعاية الأسرة – رعاية الشباب – رعاية الفئات الخاصة (الصم والبكم والمكفوفين).

الخدمات التعليمية في المجال التربوي.

المحاضرة الثانية

سياسات الرعاية الاجتماعية ومفاهيمها

أولاً: مفهوم السياسة .
كلمة سياسة من الكلمات التي يكثر استعمالها وترديدها وتأخذ معان متعددة ومتباينة.
فهي من الكلمات التي يثار حولها وحول مضمونها وفحواها كثير من الجدل والخلاف وتكثر معانيها بما يجعلها كلمة فضفاضة غامضة.

كلمة سياسة من الكلمات العربية الأصل فهي مشتقة من الفعل "ساس" "يسوس " بمعنى "يحكم" ولغة هي : الحكم.

ويطلق على كلمة السياسة في اللغة الإنجليزية Politics والكلمة من أصل يوناني مكونه من مقطعين : أحدهما Polisبمعنى المدينة السياسية ، والثانية Techne بمعنى فن ، فيكون المقصود بها "فن إدارة المدينة" ، أو " فن حكم المدينة".

وتستخدم كلمة سياسة بمعنى Policy لتدل على صنع القرار في مجال معين وتنفيذه من قبل الجهات المختصة ، ولذلك تلحق بها صفة تكسبها معنى خاصاً ، فيقال السياسة الاجتماعية Social Policy
أو السياسة الاقتصادية Economic Policy أو السياسة الصحية Health Policy أو السياسة الإعلامية Media policy

تعريف السياسة هي: تفكير منظم يوجه سلوك وتصرفات وبرامج دولة أو منظمة أو أفراد .
وهي بهذا التعريف تصبح عكس الارتجال .

الارتجال هو:القيام بسلوك أو تصرف أو وضع برنامج دون إعداد أو تفكير منظم .

أي دون وضوح العلاقة بين هذا السلوك أو التصرف وبين المواقف الأخرى المرتبطة بموقف هذا السلوك أو التصرف أو دون تحديد علاقة البرنامج وارتباطه بالبرامج الأخرى أو بالهدف البعيد.

الفرق بين السياسة والارتجال:
السياسة: نتائج تفكير منظم يتصرف الإنسان أو التنظيم على هديه لوقت طويل وسنوات طويلة.
الارتجال: التفكير الوقتي الذي لا يوجه الفرد أو التنظيم لأبعد من الموقف العاجل الذي يتعامل معه أيهما.
السياسة: بعد في النظر والشمول فيه يوضح معالم وعلامات الطريق لأوقات طويلة.
الارتجال: قصر في النظر إلى المواقف.

وعلى هذا يتحدد مفهوم السياسة من وجهة نظرنا في أنها:
نمط منظم ومحدد من التفكير المبني على الإعداد المسبق والدراسة، ويعتبر هذا النمط بمثابة موجه لسلوك وأفعال فرد أو منظمة أو دولة أو تحالف تجاه موقف أو مجموعة مواقف لفترة زمنية طويلة.

ثانياً: مفهوم السياسة العامة

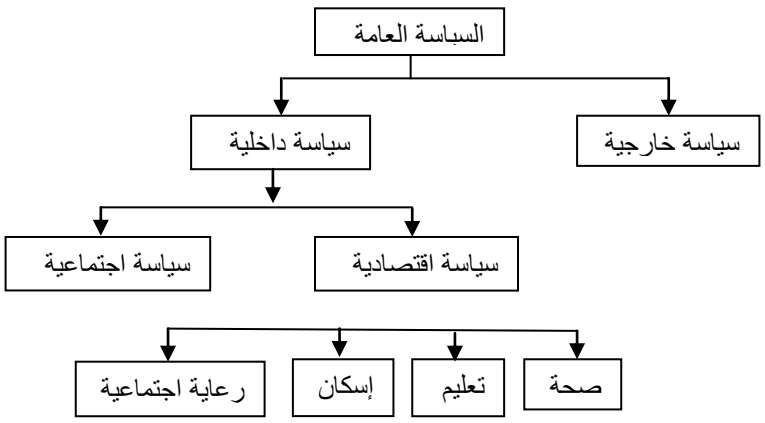

إذا كنا قد أوضحنا فيما سبق أن السياسة هي إطار أو موجه للسلوك والأفعال فإن أي مجتمع من المجتمعات سواء كان مجتمعاً متقدماً أو متخلفاً لابد أن يكون له سياسة عامة ، تلك السياسة هي التي تحدد شكل الدولة واتجاهاتها وفلسفتها تعبر تلك السياسة أيضاً عن اليديولوجية السائدة في ذلك المجتمع.

تتضمن السياسة العامة لأي مجتمع شقين رئيسيين هما:
- السياسة الخارجية
- السياسة الداخلية

تعريف السياسة الخارجية هي: تنظيم نشاط الدولة في علاقتها مع غيرها من الدول.
تعريف السياسة الداخلية هي: تنظيم الدولة وتصرفاتها داخلياً في كل الجوانب المرتبطة بحياة أفرادها ورعاية شئونهم ، وعلاقة الدولة بالأفراد وكذلك علاقة الأفراد ببعضهم البعض وتحديد حقوقهم وواجباتهم.

تنقسم السياسة الداخلية لأي دولة إلى قسمين أساسيين : (ويطلق البعض عليهما السياسات النوعية)
- السياسة الاقتصادية
- السياسة الاجتماعية

ثالثاً: السياسة الاقتصادية
يقصد بها: البرامج والأساليب التي تضعها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية .
ومن أهدافها : تلافي تقلبات الدخول الفردية التي يترتب عليها تقلبات في عمالة الموارد والأجور والسعار وما ينشا عنه من عدم استقرار النشاط الاقتصادي . وغيرها من المسائل المرتبطة بالجوانب المالية والنقدية والمواد الأولية...الخ

ربعاً: السياسة الاجتماعية
هي: أحد السياسات النوعية الداخلية للمجتمع وترتبط بالبرامج والمناشط الاجتماعية .
وتضعها الدولة لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية في آن واحد
وترتبط تلك السياسة بمجموعة الخدمات الحياتية لأفراد المجتمع
وتحدد مجالات العمل الاجتماعي في المجتمع

وتتضمن مجموعة من **السياسات الفرعية** كالسياسة الصحية والسياسة التعليمية وسياسة الإسكان و سياسة الرعاية الاجتماعية
فالسياسة العامة للدولة على ذلك النحو يقصد بها: اتجاه علاقات ومعاملات الدولة بالدول الأخرى ، أي سياسة الدولة في جانبها الخارجي وجانبها الداخلي الذي يتمثل في التنظيم العام لرعاية شئون رعايا الدولة وعلاقات بعضهم ببعض وتقرير ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات .
مفهوم السياسة العامة للدولة هو: إطار عام يحدد تصرفات وأفعال الدولة تجاه الدول الأخرى (سياسة خارجية) وعلاقة الدولة بأفراد المجتمع في كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية(سياسة داخلية).
هناك حقيقة هامة وهي أن السياسة الاجتماعية تعد جزء من كل، ويجب التعامل معها من هذا المنطلق ، فهي تؤثر في السياسة العامة للمجتمع وتتأثر بها.
دراسة التخطيط الاجتماعي يعد والوسيلة العلمية والعملية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للسياسة الاجتماعية.
هناك مواضيع للسياسة الاجتماعية تناقش من خلال مجموعة من الأبعاد الرئيسية توضح وتلقي الضوء على جوانبها

ومن جوانبها
- مفهوم الرعاية الاجتماعية .
- أهمية تحديد سياسة اجتماعية .
- عناصر السياسة الاجتماعية .
- ركائز السياسة الاجتماعية
- علاقة السياسة الاجتماعية بالخدمة الاجتماعية.

خامساً: مفهوم السياسة الاجتماعية
لا يمكن مناقشة مفهوم التخطيط الاجتماعي أو مناقشة أسسه النظرية أو مشكلاته بدون مناقشة موضوع السياسات الاجتماعية ــ كما سبق أن أشرنا ــ يعتبر بمثابة الوسيلة العلمية والعملية لتحقيق أهداف السياسة الاجتماعية ، وتحويل هذه الأهداف الإستراتيجية العامة إلى مجموعة من الخطط تحوي كل منها عدداً من البرامج والمشروعات الخدمية والإنتاجية التي يمكن عند تنفيذها التوصل إلى تحقيق تلك الأهداف التي يعمل تحقيقها على درجة من التنمية في المجتمع ويمكن عن طريقها نقل المجتمع من مجتمع واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي معين إلى واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي أفضل منه خلال فترة زمنية محددة.
ويتضمن مفهوم السياسة الاجتماعية Social Policy

فكلمة سياسة Policy وتعني الافتراض بوجود غايات أو أهداف يتطلب تحقيقها ، وتهتم السياسة الاجتماعية بأحكام القيمة ، فالأهداف والغايات المطلوبة تحقيقها هي أمور حددت واختيرت واعتبرت موضوعاً ذات قيمة، ومن ثم فهي تستحق التحقيق.

أما لفظ اجتماعي Social فيعني معايير مختلفة ، فربما تتميز السياسة بكونها اجتماعية لأن المجتمع الذي يسلك مسلك حكومته الشرعية هو الذي يتبنى هذه السياسة ، أو قد تتميز السياسة بكونها اجتماعية لأن هذه السياسة تهتم بالجوانب الاجتماعية للحياة مثل : شبكة العلاقات الاجتماعية بين الرجال والنساء والظروف التي يعيشونها داخل المجتمع .

يلاحظ " جوان إيدن" أن كل الاستخدامين متداول إلا أن الاستخدام الأخير هو الأكثر شيوعاً.

سادساً: تعريفات السياسة الاجتماعية

تعريف (تيتمس Titmuss) .(أول من كتب في السياسات الاجتماعية)

السياسة الاجتماعية هي: خطة حكومية نتيجة محاولات بذلت لدراسة الموقف وتقدير المستقبل وتحديد الاتجاهات ، لتلافي متاعب متوقعة أو التحكم في مواقف معينة حتى يمكن تحقيق رفاهية المجتمع .

يتضح من هذا التعريف ما يلي:

السياسة الاجتماعية عبارة خطة حكومية ، أي عمل تقوم به السلطة التنفيذية في المجتمع.

توضع هذه الخطة بناء على القيام بمجموعة من الدراسات العلمية للوقوف على الظروف الحالية للمجتمع من موارد وإمكانات ومشكلات ، وأيضاً عملية استشراف للمستقبل وتقديره.

تحديد مسارات العمل والاتجاهات التي يجب الالتزام بها حتى يمكن التغلب على المشكلات المتوقعة أو الظروف المتوقعة حدوثها مستقبلاً .

تحقيق رفاهية المجتمع في كل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

من عيوب هذا التعريف :

أنه حدد السياسة على أنها خطة ، في حين أن السياسة أوسع مجالاً من الخطة فهي الإطار العام الذي يشمل مجموعة من الخطط

كما أن السياسة تحوي أهداف عامة إستراتيجية واتجاهات عامة .

كما أن السياسة تستمر فترة زمنية طويلة.

تعريف (مارشال Marshall).

السياسة الاجتماعية هي: سياسة الحكومة التي تتضمن مجموعة من البرامج والنظم الموجهة لتحقيق المساعدات الاعامة والتأمينات الاجتماعية وخدمات الضمان الاجتماعي والإسكان وغيرها.

يتضح من هذا التعريف ما يلي:

اتفق مارشال مع تتمس في أن السياسة الاجتماعية عمل حكومي ـ أي أن السلطة التنفيذية تعد الجهاز المسئول عن وضع صياغة السياسة الاجتماعية لمجتمع.

أشار التعريف إلى أن السياسة الاجتماعية عبارة عن مجموعة من البرامج والنظم التي يمكن عن طريقها أن تحقق الحكومة أهدافها الاجتماعية في المجتمع وتقدم خدماتها للأفراد.

أوضح التعريف أمثلة لمجالات العمل التي تضمنها السياسة الاجتماعية وتعمل فيها برامجها ومشروعاتها المختلفة في سبيل تحقيق أهداف المجتمع.

أوضح التعريف أن هدف السياسة الاجتماعية الأساسي هو تحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع

من عيوب هذا التعريف:

لم يحدد التعريف كيف يتم وضع السياسة الاجتماعية والعناصر الأساسية التي تتكون منها

لم يهتم بتوضيح كيفية وضعها وصياغة أهدافها.

تعريف احمد كمال أحمد .

السياسة الاجتماعية هي: مجموعة القرارات الصادرة من السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية العامة

توضح هذه القرارات

- مجالات الرعاية الاجتماعية
- الاتجاهات الملزمة
- أسلوب العمل وأهدافه في حدود أيديولوجية المجتمع
- تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو أكثر تحوي عدد من البرامج ومجموعة من المشروعات المترابطة والمتكاملة

يتضح من هذا التعريف ما يلي:

أن السياسة الاجتماعية مجموعة من قرارات تصدرها سلطات متخصصة بذلك

والسلطات لها صلاحية صنع واتخاذ هذه القرارات

والسلطة استمدت تلك الصلاحيات من تفويض المجتمع لها بذلك.

تحدد السياسة الاجتماعية لأي مجتمع مجالات الرعاية الاجتماعية التي يستفيد منها أفراده

بالتالي فهي تحدد للعاملين في الحقل الاجتماعي ميادين العمل الاجتماعي المختلفة.

توضح السياسة الاجتماعية أيضاً الاتجاهات والمبادئ العامة للعمل الاجتماعي الواجب أتباعها عند تنفيذ الخطط الاجتماعية ، تلك الاتجاهات والمبادئ التي يجب أن تتفق مع أيديولوجية المجتمع
تتضمن السياسة الاجتماعية للمجتمع الأهداف العامة التي يسعى إلى تحقيقها
تنفيذ السياسة يتم عن طريق وضع عدد من الخطط التي يمكن عن طريقها تحقيق الأهداف الإستراتيجية .
إذا كان التكامل والترابط مطلوب داخل الخطة الواحدة بين برامجها ومشروعاته
فإنه مطلوب أيضاً بين مجموعة الخطط التي توضع لتحقيق السياسة
تبدأ الخطة من حيث انتهت سابقتها
مخرجات أي خطة يجب أن تكون مدخلات للخطة التالية وهكذا.

من عيوب هذا التعريف:
لم يشر التعريف إلى كيفية وضع السياسة الاجتماعية في المجتمع.
لم يشر التعريف مباشرة إلى أهمية مشاركة المواطنين في وضع السياسة وصياغة أهدافها.
من مناقشة التعريفات السابقة لمفهوم السياسة الاجتماعية يمكن لنا تحديد ذلك المفهوم إجرائياً على النحو التالي:
السياسة الاجتماعية عمل حكومي تقوم به أجهزة حكومية

تتضمن السياسة الاجتماعية أربعة عناصر رئيسية هي:
- الأيديولوجية السائدة في المجتمع.
- الأهداف الإستراتيجية .
- مجالات العمل الاجتماعي.
- الاتجاهات والمبادئ العامة.

السياسة الاجتماعية تعد بمثابة إطار عام يتضمن مجموعة من الخطط وبالتالي هي نتائج لعمليات تخطيطية.
توضع السياسات الاجتماعية في أي مجتمع بالاعتماد على مجموعة من **العوامل الرئيسية تتمثل في:**
- الثقافة السائدة في المجتمع.
- واقع المجتمع وظروفه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة
- مرحلة التنمية التي يمر بها المجتمع.
- مشاركة المواطنين جنباً إلى جنب مع المسئولين عن وضع السياسة.
- تحدد السياسة الاجتماعية للعاملين في الحفل الاجتماعي مجالاته وميادينه لتجنب الارتجال والشطط في الممارسة
- يجب أن تربط السياسة الاجتماعية للمجتمع بالسياسة الاقتصادية وتكتمل معها ، حيث أنهما في مجموعهما يمثلان السياسة الداخلية للمجتمع والتي تمثل السياسة العامة للدولة في علاقتها بالأفراد والمؤسسات والتنظيمات المختلفة داخل المجتمع.

أهمية تحديد السياسة الاجتماعية:

تحدد أهمية السياسة الاجتماعية في النقاط التالية:
السياسة الاجتماعية تجنبنا الوقوع في الأخطاء نتيجة الارتجال والتخبط في رسم الخطط ووضع البرامج والمشروعات الاجتماعية.
تساعد على الوصول إلى الأهداف المطلوبة بتوضيح مجالات العمل الاجتماعي واتجاهاته.

توجد نوعاً متكاملاً من التنسيق الفكري والتقارب الزمني بين مختلف القطاعات والأجهزة والمهن المختلفة العاملة في مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية.

تعاون المسئولين على رسم مشروعات الخطط ووضع البرامج والمشروعات بتوضيح القواعد والاتجاهات التي يجب الالتزام بها لتحقيق الأهداف.
تعاون الهيئات والأجهزة المختصة بالتخطيط للوصول إلى طرق مقبولة عند تحديد الأولويات بين الخطط والمشروعات.

توفر للأجهزة والهيئات التي تقوم بعمليات المتابعة ولتقويم أسس ومعايير التقويم السليم لبرامج ومشروعات الخطط.
تعمل على حشد وتنظيم جميع الجهود التي تبذل في المجتمع بكافة قطاعاته وأجهزته ومهنة والعاملين في المجال الاجتماعي للوصول إلى الأهداف البعيدة المدى التي حددتها السياسة الاجتماعية.

توضح للمواطنين والأجهزة الخطط والبرامج والمشروعات مما يساعد على حصولها على تأييد المواطنين ومشاركتهم في تنفيذها والتحمس لنجاحها .
تساعد على تقريب الفجوة بين التقريب الاجتماعي (الإنساني)والتخطيط الاقتصادي (المادي) وبين الواقع الاجتماعي والقيم الإنسانية والثقافة التي يؤمن بها أفراده، وبين دور الحكومة وتطلعات المواطنين ورغبتهم في حدود ظروف المجتمع وموارده.

عناصر السياسة الاجتماعية:
ترتكز السياسة الاجتماعية على أربعة عناصر هي:
- الأيديولوجية السائدة في المجتمع.
- الهداف الإستراتيجية بعيدة المدى.
- المجالات التي تعمل فيها البرامج والمشروعات الخدمية والإنتاجية التي تتضمنها خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- الاتجاهات العامة التي تلزم وتوجه العمل الاجتماعي وتوضح وتنظم وتحدد طريقة وأساليب أدائه وتنفيذه ومتابعته وتقييمه وكذلك تلزم هذه الاتجاهات وتوجه برامج ومشروعات التنمية.

مناقشة وإلقاء الضوء على عناصر السياسة الاجتماعية على النحو التالي:

الأيديولوجية السائدة في المجتمع.
الأيديولوجية هي: مجموعة الأفكار والمعتقدات الخلقية والدينية والسياسة التي تمثل التراث الثقافي والحضاري للمجتمع وتعتبر بمثابة الفلسفة المحددة والموجهة لسلوك أفراد المجتمع بكافة فئاته وقطاعاته وأجهزة وتنظيماته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...الخ.

الأهداف الإستراتيجية البعيدة.
وتمثل آمال وأحلام وغايات ونتائج يكون من المطلوب الوصول إليها وتحقيقها على المدى البعيد بهدف : زيادة معدل الرفاهية بين كافة خدمات وبرامج ومشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية سعياً : وراء تحقيق أهداف إستراتيجية محددة.
وهي:
تحقيق السياسة الاجتماعية نوعاً من التوازن والتكامل بين المستوى القومي الإقليمي والمستوى المحلي بالنسبة لخطط وبرامج ومشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
يتحقق بواسطة السياسة الاجتماعية أقصى مستويات التعاون بين كافة أجهزة التخطيط للرعاية الاجتماعية والتخطيط لتنمية المجتمع تنمية شاملة حيث تعمل هذه الأجهزة المتعددة في إطار محدد وهو إطار السياسة الاجتماعية .
يمكن بواسطة السياسة الاجتماعية تحقيق امثل استثمار ممكن للإمكانيات والموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة في المجتمع.
عن طريق السياسات الاجتماعية يمكن إشباع أقصى قدر ممكن من احتياجات أفراد المجتمع.
بواسطة السياسة الاجتماعية يمكن تحقيق النمو المتوازن بين كافة قطاعات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والمادي في المجتمع.
بواسطة وضع سياسات اجتماعية يمكن تحقيق النمو المستمر المطرد ودفع المجتمع إلى طريق التقدم المستمر وذلك على أسس من التخطيط العلمي السليم والذي يرتكز على نقطتين أساسيتين:
- القدرة على التوقع والتنبؤ العلمي السليم والاستفادة من علم دراسة المستقبل .
- القدرة على تحقيق التوازن الدينامي المستمر بين حاجات المجتمع وبين الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها .

الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها هي:

- تحقيق الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي.
- توفير مظلة من التأمينات لكل أفراد المجتمع ضد البطالة والعجز والشيخوخة والمرض والكوارث.
- توفير مسكن صحي مناسب لكل أسرة.
- توفير فرص التعليم الأساسي .
- توفير الرعاية الصحية.
- تحقيق الأمن الغذائي.
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة السياسية والاجتماعية والعدالة في توزيع الحقوق والأعباء والتضحيات بين كافة المواطنين.
- حق كل مواطن في التعليم.
- حق كل مواطن في التعبير ضمن إطار قانوني.
- حق كل مواطن في الحصول على عمل مناسب.
- توفير كافة الرعاية للطفولة .
- توفير كافة أساليب الرعاية الكاملة والمناسبة للشباب باعتبارهم نصف الحاضر وكل المستقبل وتوجيه البرامج والمشروعات المناسبة واللازمة للشباب.

مجالات العمل وقطاعات النشاط:

هي: تلك المجالات التي تحدد لبرامج ومشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفئات المواطنين الذين تستهدفهم تلك البرامج والمشروعات وكذلك تحديد الأجهزة التي تتم من خلالها العمل على تخطيط وتنفيذ هذه البرامج

الاتجاهات العامة:

تصنف إلى ثلاث أنواع من الاتجاهات :

- اتجاهات غير ملزمة.
- اتجاهات شبة ملزمة.
- اتجاهات ملزمة.

ومن الاتجاهات والمناهج التي ضربت في بعض المجتمعات :

- جماعة القيادة وتتضمن:
- التفكير الجماعي
- العدالة .
- الاتجاه العلمي.
- تجنب الإسراف في الموارد.
- الاتجاهات الإنسانية.

ركائز السياسة الاجتماعية .

ترتكز السياسة الاجتماعية في المجتمع المصري على أربع ركائز أساسية :

- الشرائع السماوية.
- مواثيق العمل الوطني.
- الدستور.
- التشريعات والقوانين والقرارات.
- الإسلام يؤمن بالمنهج العلمي.
- الإستراتيجية.
- التكتيك.
- الدستور.
- الحقوق والواجبات.

العلاقة بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية:

يتميز عصرنا الحالي باهتمام متزايد من جانب كثير من المجتمعات بتوفير الرعاية الاجتماعية للمواطنين عن طريق برامج تقوم بها المجتمعات، وتشريعات تصدرها ، تضمن لمواطنيها الرعاية الاجتماعية المطلوبة ويحدث ذلك في كل المجتمعات رغم اختلاف الهدف من توفير هذه الرعاية ، فعادة تحاول المجتمعات توفير هذه الرعاية كوسيلة لبقاء النظام.

ويستلزم توفير الرعاية الاجتماعية لمواطني أي مجتمع أن تتضمن سياسته العامة سياسة اجتماعية واضحة تحدد أهداف المواطنين في ضوئها ويقترح التخطيط اللازم لتحقيق هذا الهدف.

ومن المعروف أن لكل دولة سياستها العامة التي تستمد وجودها ومفاهيمها واتجاهاتها من أيديولوجية الدولة وأسلوب حياتها وقيمها ومعاييرها .
السياسة العامة للدولة مجرد تفكير منظم يعبر عن الأهداف التي ترى الدول تحقيقها في جميع الميادين والمجالات الداخلية والخارجية .

ينبثق عن السياسة العامة سياسات فرعية يختص كل منها بميدان أو مجال معين مثل: السياسة الزراعية – الصناعية – التعليمية – الاجتماعية .
السياسة الاجتماعية قد تتجه إلى شمول كل المواطنين بالرعاية الاجتماعية وقد تتجه في أحيان أخرى إلى حصر المستفيدين في فئات معينة وقد تتجه على كافة الحد الأدنى لاحتياجات الفرد .

تشير السياسات الاجتماعية إلى سياسة اهتمام الحكومة بالخدمات المباشرة لرعاية المواطنين والتي تقدم لهم في خدمات أو دخل ، وبناء على ذلك فإنها تركز على المساعدات العامة وخدمات الرعاية الصحية وسياسة الإسكان.

ويمكن القول بأن هناك علاقة بين السياسة الاجتماعية الحكومية ومهنة الخدمة الاجتماعية الحديثة فتدخل الحكومة في مواجهة المشكلات الاجتماعية بهدف :(الوقاية – والعلاج) جعل مهنة الخدمة الاجتماعية تدرك أهمية السياسة الاجتماعية الحكومية واهتمت بها وأصبحت ميداناً هاماً من ميادين التخصص في المهنة وأصبح هناك أخصائيون يطلق عليهم اختصاصي في مجال الخدمة الاجتماعية .

والدارس لمهنة الخدمة الاجتماعية يعلم جيداً أن الخدمة الاجتماعية نابعة أساساً على ركائز:

١. أصبح الأخصائي الاجتماعي قائداً مهنياً يتطلب نوعاً مميزاً من الإعداد
٢. رفاهية المواطنين ترتبط برفاهية المجتمع والاهتمام بالمجتمع.
٣. رفاهية المجتمع يجب أن تتم بالاهتمام بجميع الفئات المجتمعية.
٤. المجتمع المحلي هو أهم الوحدات المجتمعية.
٥. أصبحت مسئولية الرعاية الاجتماعية من المهام الرئيسية للحكومات في المجتمعات الجديدة.
٦. يجب أن تتجه مهنة الخدمة الاجتماعية نحو البحث العلمي.
٧. على الحكومات الحديثة مسئولية مطلقة غير محددة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يمكن تحديد علاقة مهنة الخدمة الاجتماعية بالسياسة الاجتماعية والعكس على النحو التالي:

أولاً: علاقة مهنة الخدمة الاجتماعية بالسياسة الاجتماعية:
تعمل الخدمة الاجتماعية في مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية.
كثيراً ما تحدث أزمات في مواقف أو ظروف خاصة تدفع الحكومة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل سياستها الاجتماعية.
تهتم الخدمة الاجتماعية ككل بضرورة إعداد الناس للمشاركة في المجتمع .
تعمل الخدمة الاجتماعية في الظروف العادية في حدود السياسة الاجتماعية العامة وتقوم بمحاولاتها لحل المشكلات الاجتماعية.
ثانياً : علاقة السياسة الاجتماعية بمهنة الخدمة الاجتماعية:
يؤدي إتباع السياسة الاجتماعية إلى تجنب أو الارتجال والشطط في رسم ووضع الخطط والبرامج والمشروعات .
توضح السياسة للمهنة اتجاهات ومجالات ومناهج العمل الاجتماعي
توضح السياسة للمهنة قواعد تحديد الأولويات وطريقة المراجعة.
هناك تعاون بين منفذي وراسمي سياسات الرعاية الاجتماعية.
تعاون السياسة على تكتيل جهود القائمين على المهنة
مما تقدم يتضح لنا أن مهنة الخدمة الاجتماعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الاجتماعية وأن كلتاهما تؤثر على الأخرى.

القيم المهنية للأخصائي الاجتماعي لتحقيق السياسة الاجتماعية

تعريف قيم الخدمة الاجتماعية:
يمكن النظر إلى القيم باعتبارها معياراً تقارن على أساسه الأشياء أو الأفعال وعلى أساسه يكون مقبول أو غير مقبول ويرتبط المجتمع بهذه القيم ارتباطاً عاطفياً

والقيم وثيقة الصلة بالنشاط المهني وخاصة بمهنة الخدمة الاجتماعية لماذا ؟ لأن عمل الأخصائي الاجتماعي يجعله أشد حساسية للقيم الاجتماعية. خاصة وأن هذا العمل قد يكون مع المجتمع الأكبر أو الجماعة الصغيرة أو الأسرة أو الفرد، لأنه بغض النظر عن تدخل طبيعة الخدمة الاجتماعية فإن ممارستها يتم بتوجيهها بمجموعة من القيم.

تعريف قيم مهنة الخدمة الاجتماعية:
هي: مجموعة المعتقدات والمعايير التي يكتسبها الأخصائي الاجتماعي باعتبارها موجه لتحفيز الممارسة المهنية تجاه كل من العملاء ، الزملاء في المهنة والمؤسسات والمجتمعات ككل.

أهم القيم التي يلتزم بها الأخصائي الاجتماعي
القيمة الأولى:
التأكد على التزام المجتمع بتوفير فرصة متكافئة لنمو وتطور أفراد المجتمع ، بالإضافة إلى توفير الموارد والخدمات لمساعدة الناس على تغطية وتلبية حاجاتهم وتجنب المشكلات التي تواجههم (كالجوع،الفقر،البطالة ،مشكلات السكن)
القيمة الثانية:
الالتزام بان جميع أفراد المجتمع لهم الحق في أن يقرروا بأنفسهم ما يريدوا أن يفعلوا (حق تقريرهم المصير لشؤون حياتهم).
القيمة الثالثة:
التأكد على التعاون بين المواطنين مما يسهم في تحسين ظروفهم والمكافحة من اجل توفير فرص عادلة بين الأفراد خاصة الفئات الاجتماعية ذات الأقل فرصاً.
القيمة الرابعة:
الالتزام بإعطاء الأولوية القصوى للفرد في المجتمع مع الالتزام بالتغيير الاجتماعي لإشباع الاحاجات مع احترام وتقدير الاختلافات بين أفراد المجتمع.
القيمة الخامسة:
الاهتمام بالفقراء والمضطهدين وأولئك الذين يتألمون ويعانون من مشكلات اجتماعية متعددة.
القيمة السادسة :
مراعاة الظروف الاقتصادية والسكانية والتغيرات التقنية التي يمر بها المجتمع ، مع الاهتمام والتركيز على قضايا المرأة واهتماماتهم خاصة إن المهنة تخدم كثير من الفقراء والنساء الأكثر عرضة للخطر أو سوء المعاملة.
القيمة السابعة:
الإيمان بحق كل الناس في الرعاية الصحية والغذاء والإسكان وغير ذلك من حقوق كل إنسان والوقوف في وجه كل أشكال التميز والظلم ، مع التأكيد على حق كل إنسان في الحصول على أقصى قدر من المساعدة عندما تواجهه أي مشكلة.
القيمة الثامنة:
<u>حق المواطن في توفير العدالة الاجتماعية على أساس ثلاث مكونات:</u>
- العدالة القانونية : التي تربط بما يجب على الفرد نحو المجتمع.
- العدالة الجماعية : التي تربط بما يجب على الفرد نحو بعضهم.
- العدالة في التوزيع: التي تربط بما يجب على المجتمع نحو أفراده - حيث تتضمن القرارات المرتبطة بتوزيع الإمكانات المتاحة المادية بين أفراد المجتمع.

تعتبر تلك القيم موجهات تحدد أنماط سلوك الأخصائيين الاجتماعيين وأفعالهم واختياراتهم لبديل من البدائل نحو غايات أو أنماط سلوكية تتضمن مستويات تصرفهم والمبادئ المرشدة لسلوكهم ، وتوضيح أغراض وأنماط الممارسة المهنية وما يتضمن من أدوار ومبادئ تحقق المسئوليات المهنية التي يجب أن يقوم بها الأخصائيون الاجتماعيون لإرساء معالم السياسة الاجتماعية في المجتمع وتحقيق الأهداف .

صنع وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية

تعريف صنع وصياغة السياسة الاجتماعية
يمكن توضيح بعض التعاريف التي تعرض لتحديد مفهوم صنع السياسة الاجتماعية :ومن هذه التعريفات:

التعريف الأول:
هي الخطوات والعمليات التي تقوم بها الأجهزة الفنية والسياسية للتوصل إلى صياغة قرارات تحدد الأهداف الإستراتيجية ومجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل الذي تتضمنه السياسة الاجتماعية.

التعريف الثاني:
عمل جماعي يمثل نمط من الأفعال التي تستمر خلال فترة زمنية معينة لتأتي قراراتها في النهاية ممثلة لمجموعة من الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها.

التعريف الثالث:
الخطوات التي تتبع للوصول لأفضل السياسات في ضوء فهم الواقع وتفسيره وتقييمه ثم العمل على وضع أسس التغيير والتطوير في ضوء مقتضيات الحاضر والمستقبل الزمني والمكاني لتحقيق أهداف المجتمع.

ومن التعاريف السابقة يتضح أن المقصود بصنع السياسة الاجتماعية يتضمن:
مجموعة من العمليات والخطوات التي تستمر خلال فترة زمنية معينة.
تتمضن تلك العمليات وجود اهتمام بقضية ما ، ثم تتصاعد العمليات حتى تصل إلى عمل منظم في دراسات وبحوث ، للوقوف على الحقائق وصياغة أهدافه وبرامجه عن طريق الأجهزة الفنية والسياسية المسئولة عن ذلك.

تصاغ تلك القرارات في النهاية وتصدق عليها السلطة التشريعية لتصبح مجموعة من الخطوط المرشدة والموجهة في المجتمع لتحديد الأهداف الإستراتيجية ومجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل الذي يحقق الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها وفقاً لأيدلوجيته (أي غاياته).

إن صنع السياسة الاجتماعية أشمل وأعم من صياغتها حيث أن صياغة السياسة تعتبر آخر مرحلة من مراحل صنعها.

أهمية صنع وصياغة السياسة الاجتماعية
هناك ضرورة ملحة للاهتمام بعملية صنع السياسة الاجتماعية في أي مجتمع ويرجع ذلك إلى أسباب منها:

السبب الأول:
إن صنع السياسة على أساس عملي يجنب المجتمع من الوقوع في الأخطاء نتيجة الارتجال والتخبط في رسم الخطط ووضع البرامج والمشروعات الاجتماعية نظراً لأنها ستكون نابعة من سياسة اجتماعية واقعية في إطار ظروف المجتمع .

السبب الثاني:
إن إتباع الخطوات الخطوات العلمية في الوصول إلى صنع سياسة اجتماعية ملائمة للمجتمع يعاون المسئولين على رسم الخطط في إطار القواعد والاتجاهات التي تتضمنها السياسة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية بعيدة المدى للمجتمع.

السبب الثالث:
يسهم صنع السياسة الاجتماعية في التوصل للأهداف والاتجاهات التي تتضمنها السياسة الاجتماعية وإعادة سياسة القضايا التي تتضمنها وتحقيق الارتباط بين البيانات المتاحة وسلطة إصدار القرارات السياسية المحققة للأهداف المجتمعية .

السبب الرابع:
ضمان وقاية السياسة الاجتماعية بمشاركة كافة القوى المسئولة عن صياغتها سواء كانوا باحثين ، مستشارين ، تنفيذيين ، سياسيين ، فنيين والتوصل للأفضل في ضوء المحددات الداخلية والخارجية التي تؤثر على صنع السياسات وصياغتها.

السبب الخامس:
ضمان التنسيق والتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني مع الدولة بمؤسساتها في تحديد أبعاد السياسة الاجتماعية ورسم وصياغة هذه السياسات بأهدافها وتوجهاتها في مجالات الرعاية الاجتماعية المختلفة بما يتضمنه ذلك من ارتباط السياسة الاجتماعية بالواقع المجتمعي والتعبير عن الحاجات الحقيقية لأفراد المجتمع والمشاركة الحكومية والأهلية في صياغتها.

نماذج صنع السياسة الاجتماعية

إن صياغة السياسة في شكل مجموعة من القرارات هي عمل جماعي وليست قراراً فردياً وهي بذلك نمط من الأفعال التي تستمر خلال فترة زمنية معينة وتأتي قراراتها في النهاية لتمثل مجموعة من الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها .

متكشف الدراسات المهتمة بصياغة السياسة عن وجود اهتمام بقضية ما ثم تتصاعد العمليات حتى تصل إلى عمل منظم في دراسات وبحوث للوقوف على الحقائق وصياغة أهداف وبرامج استصدار القرارات والتشريعات أو القوانين المنظمة لهذه السياسة ، وهذه السياسات تصاغ في نهاية الأمر من خلال الجهاز التشريعي في الدولة بحيث تصبح مجموعة من الخطوط المرشدة والموجهة في المجتمع وفقاً لأيدلوجيته (أي غاياته).

وتركز نماذج صنع السياسة على كيفية بناء وتحديد أهداف السياسة وإجراءاتها وتقوم نتائجها بهدف التوصل لسياسة جديدة ذات أهداف أو سياسة بديلة لأهداف قائمة أو تعديل وتغيير أهداف السياسات القائمة .

نماذج صنع السياسة الاجتماعية:

- نموذج " ألن والكر" (Alan Walker)
- نموذج " بيرلمان وجورن " (Perlman & Gurin)
- نموذج " نيل جلبرت وهاري سبكت (Neil Gilbert & Harry Spect)

عرض نتائج نموذج " ألن والكر" (Alan Walker)

حدد في ثلاث مراحل :

- مرحلة وضع السياسات الاجتماعية
- مرحلة تنفيذ السياسات الاجتماعية
- مرحلة تقويم السياسات الاجتماعية .

وهذه المراحل متتابعة وتتضمن الاختبار بين البدائل بهدف اتخاذ القرارات في ضوء ما يحدده المجتمع من أولويات وتحديد أساليب العمل اللازمة لتنفيذ السياسات الاجتماعية وتقويمها للتعرف على نتائجها.

عرض نتائج نموذج : " بريلمان وجورن " (Perlman & Gurin)

يتضمن خمس مراحل

- تعريف وتحديد المشكلة .
- إقامة بناء وقنوات الاتصال والتعرف بالمشكلة.
- دراسة الحلول والتوقعات البديلة وتبني السياسة.
- تحديد وتنفيذ برامج تحقق السياسة.
- التغذية العكسية (الرجع).

عرض نتائج نموذج: " نيل جلبرت وهاري سبكت (Neil Gilbert & Harry Spect)

يتضمن ثمان مراحل:

- تحديد المشكلة .
- تحليل المشكلة.
- إبلاغ الجمهور .
- تطوير وتنمية أهداف السياسة.
- بناء التأييد الشعبي والشرعية.
- مرحلة تصميم البرامج.
- التنفيذ.
- التقويم.

وفيما يلي شرحاً لمراحل النموذج الأخير لنيل جلبرت وهاري سبكت:

المرحلة الأولى :

تحديد المشكلة:- ترتبط بالقوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤسسية.

المرحلة الثانية:

تحليل المشكلة:- بعد تحديد المشكلة فإنه يلزم وضع برنامج منظم لتجميع المعلومات وتحليلها عن المشكلة القائمة وطبيعة المتأثرين بها والفئة العمرية لهم (أي جمع بيانات).

المرحلة الثالثة:

إبلاغ الجمهور(جذب الفئة المستهدفة) :- تهتم بعرض المشكلة بشكل يجذب اهتمام وانتباه الأطراف وثقة الصلة بالموضوع.

المرحلة الرابعة:

صياغة وتنمية أهداف السياسة:- بعد أن أكدت الخطوات السابقة على أن هناك وعي ببعض المشكلات أو الحاجات غير المشبعة وأن لدينا معلومات عن تلك المشكلات فإن النقطة التي نصل إليها عن طريق المناقشة هي وجود كثير من الحلول لتلك المشكلة.

المرحلة الخامسة:

بناء التأييد الشعبي والشرعية:- يجب أن تبذل الجهود أثناء وبعد عملية صياغة الأهداف للتأثر على الجمهور والحصول على تأييده للأسلوب الهام للعمل المقترح.

المرحلة السادسة:

تخطيط وتصميم البرامج :- تتحول الأهداف الإستراتيجية إجراءات

المرحلة السابعة:

التنفيذ والتطبيق:- يتم تنفيذ البرنامج الذي تم تصميمه لإنتاج وتوفير الخدمات وتوزيعها على المستفيدين وتقع مسئولية تلك المرحلة على الإداريين والفنيين والمهنيين المسئولين.

المرحلة الثامنة:

التقدير والتقديم:- تقديم كل المراحل السابقة عن طريق رجال البحث العلمي والمتخصصين في التخطيط والسياسة وخبراء الخدمات المباشرة للتنبؤ بما يمكن أن يتحقق من أهداف السياسة في ضوء الظروف المجتمعية والوسائل المحددة لتنفيذها .

من خلال العرض السابق لمراحل صنع السياسة يتضح ما يلي:

إن وضع سياسة الرعاية الاجتماعية عملية معقدة تتضمن التلاحم بين عدد من التخصصات لنجاح عملية صنع السياسة وصياغتها.

إن عملية تكوين السياسة ليست قاصرة على المخططين الاجتماعيين فقط بل هناك تخصصات أخرى مثل خبراء الخدمات المباشرة كالأطباء والمهندسين والمعلمين وكذلك هناك دور الباحثين الاجتماعيين ودور للمتخصصين في طريقة تنظيم المجتمع كذلك لرجال الإدارة .

المشاركون في صنع السياسة الاجتماعية

- **الباحثون**: هم الذين يقومون بالعديد من البحوث والدراسات
- **المستشارون**: هم الذين يقدمون المشورة والنصح في أي مرحلة أو عملية من عمليات الوصول إلى القرارات الخاصة بصنع السياسة الاجتماعية.
- **التنفيذيون** : هم الذين ينفذون البرامج والمشروعات.
- **جماعة الضغط أو المدافعون**: هي القوى المجتمعية.
- **الفنيون الاجتماعيون والمهنيون** : سواء كانوا مخططين اجتماعيين أو خبراء تنظيم مجتمع أو إداريين وهم الذين يقومون بأدوارهم في المراحل المختلفة لصنع السياسة.
- **الأجهزة التشريعية والتنفيذية في الدولة**: هو الجهاز الموكل له اتخاذ القرارات المجتمعية الأساسية إلى جانب أنه يملك القوة الجبرية لتنفيذ القرارات.

العوامل المؤثرة في صنع السياسة الاجتماعية

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في صنع وتحديد السياسة الاجتماعية هي:

العامل الأول: مدى توفر البيانات اللازمة لصنع السياسة.

العامل الثاني: فلسفة الإصلاح الاجتماعي.

العامل الثالث : أسلوب ومنهجية اختيار ميادين العمل .

العامل الرابع: اختيار المشكلات التي لها الأولوية.

العامل الخامس: مدى توفر الفرص للمشاركة الشعبية.

العامل السادس: مدى توفر كوادر فنية لديها وضوح فكري يتعلق بتحديد أهداف السياسة

العامل السابع :الإطار الثقافي السائد في المجتمع.

العامل الثامن: الأهمية التي يعطيها سكان المجتمع لما سوف يترتب على تطبيق السياسة وكذلك تكلفة تنفيذها ومدى تناسب التكلفة مع العائد المتوقع من تنفيذ السياسة.

المقومات التي تؤدي إلى صنع سياسة ناجحة.

حتى يمكن " صنع" والوصول إلى وضع السياسة الاجتماعية بحيث تحقق أهدافها يجب أن تتوفر المقومات التالية:

المقوم الأول :

أن تمر بالخطوات والمراحل اللازمة.

المقوم الثاني:

أن يكون هناك تكامل وتعاون بين جميع القطاعات ذات الصلة بهذه المشكلة حتى يمكن الوصول إلى رسم سياسات ناجحة.

المقوم الثالث:
تحديد المبادئ التي في ضوئها سيتم تحديد السياسة وهي ترتبط بالنظرية التي ينطلق منها المجتمع في تقديم وتوفير الخدمات الاجتماعية لأفراده حتى يكون وضع السياسة في إطار تلك المبادئ المتفق عليها مسبقاً

المقوم الرابع:
مراعاة السياق المجتمعي الذي يتم داخله وضع السياسة وما يمر به المجتمع من متغيرات وخصائص تحدد أولويات الاهتمام في السياسة المقترحة خاصة ما يتعلق منها وآراء الساسة وقراراتهم ونتائج تنفيذ السياسات السابقة إلى جانب احتياجات ورغبات المواطنين وموارد المجتمع .

المقوم الخامس:
ضرورة وجود نظام كفء للاتصالات يسمح بالتدفق المستمر في سهولة ويسر للمعلومات والبيانات المتنوعة بين مختلف الوحدات المشتركة في صنع وصياغة أفضل السياسات الاجتماعية التي تحقق أهداف المجتمع.

المحاضرة السادسة

أدوار الأخصائي الاجتماعي في وضع وتنفيذ وتقييم السياسة الاجتماعية

أدوار الأخصائي الاجتماعي في وضع وتنفيذ وتقييم السياسة الاجتماعية
بوجه عام فإن الأخصائيون الاجتماعيون يمكنهم التأثير على السياسة الاجتماعية في إطار عملهم على المستويات المختلفة من خلال أدوارهم التي تتضمن : خبير سياسة – باحثين – مدافعين – مديرين – منظمي مجتمع – مخططين ممارسين بمؤسسات اجتماعية – جماعات ضغط.
ومن وجهة نظرنا فإنه يمكن ربط دور الأخصائي الاجتماعي بالمهام التي يمكن أن تقوم بها في كل عملية من عمليات السياسة الاجتماعية وهي:
- دور الأخصائي الاجتماعي في صنع وصياغة السياسة الاجتماعية
- دور الأخصائي الاجتماعي في تنفيذ السياسة الاجتماعية
- دور الأخصائي الاجتماعي في متابعة وتقييم السياسة الاجتماعية

دور الأخصائي الاجتماعي في صنع وصياغة السياسة الاجتماعية.
تعريف صنع السياسة الاجتماعية هو: الخطوات التي تقوم بها الأجهزة الفنية السياسية والتشريعية للتوصل لصياغة قرارات تحدد الأهداف الإستراتيجية ومجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل لتحقيق أهداف المجتمع.

تعريف صياغة السياسة الاجتماعية هي: عملية دينامية ترتبط بالوصول إلى قرار تكتسب به السياسة الاجتماعية مشروعاتها بالتركيز على إعادة صياغة الأهداف أو تعديلها من خلال الوصول لاتفاق حولها ووضع الصورة النهائية والإجرائية لها.

الفرق بين صنع السياسة وصياغة السياسة:
صنع السياسة أعم وأشمل من صياغتها..... **صياغة السياسة** أخر مرحلة من مراحل صنعها.
ويمكن للأخصائيين الاجتماعيين القيام بدور في صنع وصياغة السياسة الاجتماعية سواء من خلال إسهاماتهم كأعضاء في المجالس النيابية والتشريعية التي تسهم في صنع السياسة في المجتمع أو العاملين بها أو ببعض المؤسسات الاجتماعية التي يمارسون عملهم بها وتضطلع بإحدى خطوات صنع وصياغة السياسة الاجتماعية.

<u>مهام الأخصائي الاجتماعي لهذا الدور:</u>
المهمة الأولى: المساهمة في بلورة الأهداف وتقدير الاحتياجات المجتمعية وتقييم فاعلية الخدمات القائمة وتحديد المشكلات الأكثر إلحاحاً من خلال الدراسات والبحوث الميدانية التي تهتم برصد الاحتياجات والمشكلات والظواهر المجتمعية وتشخيصها والتنبؤ بما سيحدث من مشكلات مستقبلية ، والوصف الدقيق للظروف القائمة المراد تغييرها والظروف المستهدفة والصول إليها ، بالإضافة إلى القيم التي يستند عليها في صنع وصياغة السياسة الاجتماعية من خلال اتصال الأخصائيين بأفراد المجتمع للتعرف على احتياجاتهم غير المشبعة ومشكلاتهم وموارد المجتمع وبناء القوة فيه والقيم الاجتماعية والثقافية التي قد تؤثر على صنع وصياغة السياسة الاجتماعية.

المهمة الثانية: يمكن اعتبار الأخصائيون الاجتماعيون همزة وصل بين المواطنين والأنظمة الاجتماعية حتى يتم التكيف والتوافق المتبادل بينهما ، لذلك يمكن للأخصائيين الاجتماعيين المشاركة في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بصنع وصياغة السياسة الاجتماعية لضمان تحقيق أكبر قدر مستطاع من التوازن ومتطلبات وقدرات الأنظمة الاجتماعية عن طريق اشتراك الأخصائيين الاجتماعيين الذين يشغلون مناصب عليا في السلطة التشريعية.

المهمة الثالثة: يساهم الأخصائيون الاجتماعيون في مساعدة القيادات والأجهزة المجتمعية المختلفة التي يعملون بها في إتباع الخطوات العلمية لإحداث تغيير في السياسة الاجتماعية ، خاصة إذا كان هناك أوجه قصور أو ثغرات في السياسة الاجتماعية وشعر المجتمع بذلك ووضحت الرغبة القومية من القادة والمسئولين في إحداث تغييرات اجتماعية ، وبذا يعطي الأخصائيون الاجتماعيون اهتماماً إلى الجماعات المهنية بمساعدة صانعي القرارات المتعلقة بالسياسة الاجتماعية بإعطائهم البيانات الكافية التي تسمح لهم باتخاذ قراراتهم بصورة رشيدة.

المهمة الرابعة :المساهمة في اقتراح البدائل المتاحة للسياسات المقترحة واختيار أفضل البدائل والحلول لتحقيق الأهداف

المهمة الخامسة : تشجيع سكان المجتمع عامة ومؤسسات المجتمع المدني بصفة خاصة للمشاركة بدور فعال ونشط .

دور الأخصائي الاجتماعي في تنفيذ السياسة الاجتماعية
تعريف تنفيذ السياسة الاجتماعية هي: ترجمة الخطط التي توضع لتحقيق أهداف السياسة الاجتماعية إلى برامج ومشروعات يتم تنفيذها.

<u>مهام الأخصائي الاجتماعي لهذا الدور:</u>
المهمة الأولى: يساهم الأخصائيون الاجتماعيون في اقتراح المشروعات والبرامج التي يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف السياسة الاجتماعية ووضعها في أطر تخطيطية يمكن تنفيذها .

المهمة الثانية: يشارك الأخصائيون الاجتماعيون في ترجمة الخطط التي تحقق السياسة الاجتماعية إلى برامج ومشروعات يمكن تنفيذها وذلك من خلال دراسة إجراءات تنفيذ الخطة على كافة المستويات وفي قطاعات الخدمات المتعددة وفقاً للمؤسسة التي يعمل بها الأخصائي الاجتماعي مع تحديد أولويات تنفيذ المشروعات والبرامج الأخرى التي تتضمنها الخطة وفق برنامج زمني يتمشى مع ما يتوفر في المجتمع من إمكانات .

المهمة الثالثة : قيام الأخصائي الاجتماعي من خلال عمله في المؤسسات الاجتماعية بتوفير المعلومات اللازمة للمواطنين عن طبيعة الخدمات التي توفرها تلك المؤسسات وشروط حصولهم عليها ومساعدتهم في الحصول على الخدمات التي يحتاجون إليها في إطار قيامهم بدورهم في تحمل مسئولية إدارة المنظمات الاجتماعية .

المهمة الرابعة : قيام الأخصائي الاجتماعي بدوره كمدافع يمارس الوساطة الاجتماعية كوظيفة مطلوبة في حالة وجود حرمان لبعض الفئات المجتمعية المستحقة .

المهمة الخامسة: يقوم الأخصائيون الاجتماعيون بدور في تنفيذ السياسة الاجتماعية بإتباع منهج التخطيط مع إعطاء اهتمام متوازن للجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

يمكن تحقيق عمل الأخصائيين الاجتماعيين في مجالات الممارسة المهنية المتعددة ومنها :
- ممارسات الخدمة الاجتماعية في مجالات الأسرة والطفولة والمجال التعليمي ورعاية الشباب .
- ممارسات الخدمة الاجتماعية في مجالات الدفاع الاجتماعي (مؤسسات الأحداث والسجون والتسول والمدمنين وضحايا الجريمة)
- ممارسات الخدمة الاجتماعية في مجالات المشروعات الصغيرة للأسرة الفقيرة والمرأة المعيلة بما يؤدي إلى الارتفاع بمستواها إلى جانب عملها في مجالات الضمان والتأمينات الاجتماعية .

دور الأخصائي الاجتماعي في متابعة وتقييم السياسة الاجتماعية
تعريف متابعة السياسة الاجتماعية هي: الدور أو العمليات التي تتم للتأكد من أن تنفيذ السياسة الاجتماعية بما تتضمن من برامج ومشروعات يتم وفقاً للتخطيط المسبق لها باعتبارها عمليات ملازمة لكل مراحل السياسة الاجتماعية.

تعريف تقييم السياسة الاجتماعية هي:التأثير الكلي أو الجزئي للبرامج والمشروعات التي تتضمنها السياسة الاجتماعية للتأكد من مدى النجاح في تحقيق أهدافها وبما تحدثه من تغيرات وتحققه من نتائج مقارنة بما كان من المتوقع أن تحققه.

الفرق بين المتابعة و التقييم:
المتابعة : عبارة عن مراقبة أو ملاحظة عن لسير التنفيذ والتسجيل المستمر لخطواته وحركته للاطمئنان على سلامة مسيرته ومطابقته لما خطط له في إطار البرنامج الزمني المحدد للإنجاز .
التقييم: عملية نهائية يتم بعدها الانتهاء من تنفيذ البرامج والمشروعات بناء على قرار المتابعة .

مهام الأخصائي الاجتماعي لهذا الدور:

المهمة الأولى: القيام بدراسة الأثر الاجتماعي للسياسات الجديدة من خلال التنبؤ بالأثر الذي سوف تتركه على الأوضاع الاجتماعية بما في ذلك البناء الاجتماعي وتوافر الخدمات وأثرها على اتجاهات المواطنين والرفاهية الاجتماعية لهم. وذلك حتى يضعها في الاعتبار عند تقرير المضي في تنفيذ السياسة وما تتضمنه من برامج أو تعديلها في ضوء التنبؤ المستقبلي.

المهمة الثانية: القيام بمتابعة السياسة الاجتماعية في مراحلها المختلفة وضعاً وتنفيذاً للتعرف على مدى فاعليتها في إشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات في إطار العدالة الاجتماعية للتأكد من أن تنفيذ البرامج والمشروعات يتم وفق الخطة الموضوعة.

المهمة الثالثة: تقييم الفائدة أو النتائج لأثر السياسات والبرامج.

المهمة الرابعة: إجراء الدراسات الميدانية التي تهتم بالتعرف على مدى ملائمة السياسة الاجتماعية للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بالمجتمع.

المهمة الخامسة: قيام الباحثين والأكاديميين المتخصصين في الخدمة الاجتماعية بتصميم الأدوات والمقاييس واستخدامها في متابعة وتقويم السياسة الاجتماعية وإجراء المسوح والاستبيانات التي تسهم في تحليل نتائج تلك الدراسات بهدف تطوير السياسة وتعديلها .

المحاضرة السابعة

تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية

مقدمة

إن تحليل السياسات الاجتماعية يقع في إطار اهتمامات العلوم الاجتماعية بصورة عامة من خلال استخدام أشكال منهجية للبحث والتقويم ونماذج لتحليل السياسات التي تعتمد على **الكمي** و**الكيفي** في الاختبار بين البدائل المتاحة للاختبار ، أو العوامل المؤثرة على صنع السياسة أو مخرجاتها بهدف تعديل أو إصلاح أو تغيير تلك السياسات بما يحقق الهدف.

تنصب اهتمامات التحليل على السياسة الاجتماعية العامة باعتبارها السياسة الرسمية المكتوبة التي تنطلق من المؤسسات الحكومية ، أو على بعض السياسات الاجتماعية التي تهتم بفئة من فئات المجتمع (كسياسة رعاية الطفولة - سياسة رعاية الشباب – المسنين).

كذلك تحليل بعض السياسات النوعية التي تهتم بإحدى المجالات الخدمية (كالسياسة الصحية – السياسة التعليمية – سياسة الإسكان).
غالباً ما يواجه تحليل السياسة بصعوبات يرجع اغلبها إلى عدم وجود نموذج متفق عليه لتحليل السياسة خاصة السياسة الاجتماعية بالإضافة إلى تعدد الخلفيات العلمية والمهنية لمن يقومون بتحليل السياسات حيث أن بعضهم من الاقتصاديين وبعضهم من الاجتماعيين وآخرون من المتخصصين في العلوم السياسية .

علماء الاقتصاد

ينظرون للسياسة الاجتماعية من منظور السوق ويعطون اهتماماً ما بتخصيص الموارد المادية فيما بين الحكومة والسوق والحياة الخاصة ، وربما يتركز الاهتمام على تحليل الموارد الضريبية وكيفية تحليلها لصنع تلك الأشكال من السياسة التي تحقق أفضل نتائج في إطار اختبار أفضل النظم الضريبية التي تحقق العدالة بين المواطنين في المجتمع موضوع السياسة.

الاجتماعيون من المتخصصين في الاجتماع

يهتمون بالكيفية التي تؤثر بها السياسات الاجتماعية على النظم الاجتماعية والسلوك الاجتماعي في إطار اهتمامهم بتطوير فعالية تلك السياسات وما تتضمنه من برامج بناء على تقويم فعالياتها .

علماء السياسة

ينظرون إلى السياسة الاجتماعية في إطار اهتمامها بالكيفية التي تعمل بها الحكومة على مستويات مختلفة وكيفية تأثير السياسات الحكومية على الحياة السياسية وتأثير السياق السياسي في المجتمع في تطوير وتنفيذ السياسة الاجتماعية .

الأخصائيون الاجتماعيون المتخصصون في الخدمة الاجتماعية

هم الممارسين والأكاديميين الذين يهتمون بكافة الجوانب سواء ما يتعلق منها بالعوامل المؤثرة على صنع السياسة الاجتماعية في كافة مراحلها ، إلى جانب العوامل المتعلقة بصياغة السياسة أو تنفيذها أو تقويمها خاصة الجوانب التاريخية والقيمية والسياسية والاجتماعية

والاقتصادية والتشريعية ، والتأثير المتبادل بين السياسة الاجتماعية والسياسة العامة من ناحية والسياسات الخدمية والإنتاجية القائمة من ناحية أخرى .

تعريف تحليل السياسة الاجتماعية

التعريف الأول: هي العمليات التي تتضمن مجموعة المهارات الفنية المستخدمة لوصف وتقدير وتأثير السياسة الاجتماعية في المجتمع في إطار علاقتها بالسياسات الأخرى القائمة ، وتقدير الظروف المحتملة أو الممكن التدخل فيها لتحقيق الأهداف بصورة أفضل.

التعريف الثاني: هي العمليات التي تعتم بمعرفة العوامل المؤثرة في كافة مراحل السياسة الاجتماعية سواء صنع وصياغة السياسة أو تنفيذها أو تقويمها بغرض التعديل أو الإصلاح أو التغيير أو الإبقاء بما يحقق مستوى أفضل للأداء.

ومن التعاريف السابقة يتضح ما يلي:

مجموعة من العمليات الفنية التي يقوم بها متخصصون ليهم معارف وخبرات ومهارات مرتبطة بكيفية التحليل الكمي والكيفي للسياسة الاجتماعية في إطار النماذج المرتبطة بتحليل السياسات .

ترتبط تلك العمليات بكافة عمليات السياسة الاجتماعية بدءاً من تحديد الأهداف الإستراتيجية حتى تحليل عائد تنفيذ البرامج والمشروعات التي تتضمنها السياسة مروراً بتحديد البديل الأمثل وتنفيذه في ضوء الظروف الداخلية والخارجية التي تؤثر على كل عمليات صنع وتنفيذ ومتابعة وتقويم السياسة الاجتماعية.

يراعي التحليل ارتباط السياسة موضع التحليل بالسياسات الأخرى في المجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين طبقاً لما تحدده المجتمعات من أولويات .

يستهدف التحليل وصف وتقدير وتأثير السياسة الاجتماعية والعوامل المرتبطة بذلك التأثير بغرض التعديل أو الإصلاح أو التغيير أو الإبقاء أو اقتراح سياسات بديلة بما يحقق مستوى أفضل من الأهداف الاجتماعية المرتبطة بخدمات الرعاية الاجتماعية بمفهومها الشامل.

أهداف تحليل السياسة الاجتماعية

الهدف الأول: تحديد طبيعة تأثير السياسة المتوقع الوصول إليها أو الناتجة عن تطبيقها فعلاً الاحتياجات والمشكلات الملحة لجميع فئات المجتمع سواء كانت تغيرات كمية أو كيفية في إطار ما صممت السياسة لتحقيقه باستخدام مقاييس نفسية واجتماعية وقياس اتجاهات المواطنين المستفيدين بما يتضمنه ذلك من تحديد العلاقة بين التكاليف المباشرة وغير المباشرة للخدمات والبرامج التي تتضمنها السياسة مقارنة بالفوائد المباشرة وغير المباشرة لتلك السياسات.

الهدف الثاني: يسهم تحليل السياسة الاجتماعية في إلقاء الضوء على كثير من الجوانب أمام المخططين والممارسين التي تتعلق بتحديد من يصنع القرارات ، عمليات الاختيار والتفاعل ، الضغوط الواقعية وأسس الاختيار بين البدائل ، قضايا السياسة وأهدافها ، الأهداف والمنطلقات القيمية والقطاعات المستهدفة ، الأثر المتبادل بين السياسة وغيرها من السياسات والقوى المجتمعية . بما يعطي فرصة لتعديل تلك السياسة أو الاستفادة من ذلك في اقتراح سياسات بديلة تكون أكثر تحقيقاً للأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها.

الهدف الثالث: يفيد تحليل السياسة الاجتماعية في تحديد مدى ملائمة أدوات تنفيذ السياسة لتحقيق الأهداف سواء تعلقت تلك الأدوات بالتشريعات ومدى تعبيرها عن السياسة الاجتماعية وتحقيقها للأهداف المجتمعية ، أو الإدارة ودورها في تنفيذ البرامج والمشروعات التي تتضمنها الخطط التي توضع لتحقيق أهداف السياسة الاجتماعية ، بالإضافة للبحوث ودورها في تحديد معوقات التنفيذ وتجريب البرامج والمشروعات الجديدة وإجراء دراسات جدوى لها ، إلى جانب التدريب وأهميته في تحقيق الأهداف. بما يساعد المهنيين القائمين على تنفيذ البرامج والمشروعات على الابتكار والتجديد والمرونة في التنفيذ.

الهدف الرابع: يسهم التحليل في تحديد مدى ملائمة السياسة الاجتماعية موضع التحليل للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية للمرحلة التي يمر بها المجتمع، خاصة في حالة الظروف والمتغيرات المفاجئة التي قد تواجه المجتمع (كالفيضانات – الحروب – المجاعات) بما يمكن المسئولية من سرعة اتخاذ القرارات الكفيلة بتعديل تلك السياسات لتحقيق أهداف المجتمع في إطار ظروفه الطارئة و إمكانياته المتاحة.

الهدف الخامس: يمكن من خلال تحليل السياسة تحديد التحديات الداخلية والخارجية التي قد تواجهها السياسة في كافة مراحلها سواء في مرحلة صياغة السياسة ووصفها أو تنفيذها أو تقييمها وتوفير أفضل الظروف لاستخدام الموارد المتاحة أو التي يمكن إتاحتها سواء كانت موارد بشرية أو مادية أو تنظيميه للارتقاء بمستوى الأداء وتحقيق الأهداف بما يتمشى مع مشكلات المجتمع وقضاياه الملحة.

الهدف السادس: التعرف على مدى ملائمة الأجهزة والنظم السياسية والتنفيذية في المجالات المختلفة للرعاية النوعية التي تتضمنها السياسة الاجتماعية

الهدف السابع: تقدير الجدوى الاجتماعية أو القيمة الاجتماعية للسياسة في ضوء علاقتها بالسياسات الأخرى القائمة في المجتمع من خلال قياس الدرجة التي تحقق عندها السياسة موضع التحليل والقيم والأهداف المتوقع منها تحقيقها بمعنى : دراسة ما حققته السياسة من أهداف وغايات والكشف عن حقيقة التغيرات التي حدثت في الجوانب المادية والمعنوية .

أنماط تحليل السياسة الاجتماعية

يعتبر تحليل السياسة الاجتماعية من المهام التي يجب أن يشارك فيها الأخصائيون الاجتماعيون باعتبارهم من المشاركين في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة الاجتماعية .

يرتبط الاهتمام من جانب محللي السياسة الاجتماعية بنمطين هما:

النمط الأول:

التحليل الكلي للسياسة الاجتماعية هو : الاهتمام بتحليل السياسة الاجتماعية في صورة كلية . بمعنى دراسة وتحليل السياسة في إطار نسقها الكلي .

ويتضمن كلاً من:

مدخلات السياسة: بما تتضمنه من موارد مادية وبشرية وتنظيمية .

العمليات التحويلية : بما تتضمنه من خطط توضع لتحقيق السياسة موضع تحليل وعمليات ووسائل وأدوات تستخدم في ذلك.

المخرجات: تتمثل في تأثير الإنجاز أو النتائج المادية والمعنوية على المستفيدين من الخدمات والبرامج التي تتضمنها السياسة .

مع تحليل الفلسفات الموجهة للسياسة بما تتضمنه من أهداف إستراتيجية وأيديولوجيات وقيم تميز السياسة موضع التحليل عن غيرها من السياسات في إطار علاقتها بالسياسات الأخرى في المجتمع.

النمط الثاني:

التحليل الجزئي للسياسة الاجتماعية هو: الاهتمام بتحليل جزء من السياسة الاجتماعية . بمعنى تناول نسق فرعي منها بالتحليل أو الدراسة.

ويأخذ عدة صور منها:

- قد يكون هذا الجزء مرتبطاً بأحد مجالات تأثير السياسة الاجتماعية . بمعنى تأثيرها على فئة من الفئات التي تتضمنها تلك السياسة.
- قد يكون تحليل إحدى مراحل صنع السياسة أو تنفيذها أو تقويمها فقط.
- قد يكون التحليل الجزئي مرتبطاً بمدخلات السياسة أو العمليات التحويلية أو المخرجات دون تحليل الأنساق الأخرى.

وفي إطار مهنة الخدمة الاجتماعية فإن هناك اعتبارات لابد من مراعاتها عند تحليل السياسة الاجتماعية ومن تلك الاعتبارات ما يلي:

الاعتبار الأول:

تنمية القيم والمعرفة والمهارات والمنهجية الخاصة بأنظمة الرعاية الاجتماعية وخدماتها الإنسانية التي يسعى المجتمع لتحقيقها في الفترة الزمنية المرتبطة بالسياسة.

الاعتبار الثاني:

تنمية سياسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالخدمات الاجتماعية لكافة سكان المجتمع وفئاته أسويا ومعاقين في إطار مدخلات ومخرجات السياسة الاجتماعية.

الاعتبار الثالث:

تحقيق التكامل بين السياسة الاجتماعية موضع التحليل والسياسات الأخرى القائمة في المجتمع في إطار الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتشريعية في المجتمع.

الاعتبار الرابع:

الارتباط والتكامل بين مراحل السياسة الاجتماعية سواء كانت مرحلة صنع ووضع السياسة أو تنفيذها أو تقويمها ودور كل من الهيئات الأهلية والحكومية والمشاركة الشعبية والفنية في كل مرحلة من تلك المراحل.

الاعتبار الخامس:

توفير مهارات أساسية في محللي السياسة الاجتماعية خاصة من الأخصائيين الاجتماعيين

ومن تلك المهارات:

- المهارة في تقدير الحاجات
- المهارة في تحليل التكلفة والفائدة.
- المهارة في تحليل الفعالية والعائد
- القدرة على استخدام مقاييس تحليل السياسات.

الاعتبار السادس:
الاهتمام بتحليل مصادر السياسة الاجتماعية حتى يمكن فحص الجهود السياسية والاجتماعية والقوى المؤسسية التي تدفع الحكومات لتشكيل وإعادة تشكيل السياسة في إطار المتغيرات المحلية والعالمية التي تؤثر على صنع وتنفيذ السياسة الاجتماعية.

المحاضرة الثامنة

نموذج تحليل السياسات الاجتماعية

مقدمة :
ترتكز نماذج تحليل السياسات بالدرجة الأولى على عائد هذه السياسات ، وقدرتها على تحقيق أهدافها التي تم تحديدها مسبقاً عند وضعها ، وترتبط بتقويم السياسات القائمة بالفعل أو التي تم الانتهاء من تنفيذها مما يساعد في التوصل لسياسات بديلة تساعد على تحقيق أهداف السياسات بطريقة أفضل.

توضيح للنماذج:

النموذج الأول : نموذج " ماكلنز ديتريش " (Mcilnns Dittrich)
ويتضمن هذا النموذج عدة عناصر أطلق عليها (ANALYSIS):

(A) **مدخل** **Approach** : يتضمن الطرق المستخدمة والقيم المعبر عنها في السياسة موضع التحليل.
(N) **حاجة** **Need** : ما الحاجات التي يتم مواجهتها أو التصدي لها ؟
(A) **التقدير** **Assessment** : ما جوانب القوة والضعف في السياسة؟
(L) **المنطق** **Logic** : الارتباط أو الصلة بين الحاجة ووسيلة حل المشكلة.
(Y) **رد فعلك** **Your Reaction** : الخبرات والتجارب المتعلقة بالسياسة ، أو رد الفعل الناتج عن الخبرة مع السياسة.
(S) **الدعم** **Support** : الدعم المالي الخاص بالسياسة.
(I) **التجديد** **Innovation** : التدابير والوسائل لتغيير البرامج المقدمة.
(S) **العدالة الاجتماعية** **Social Justice** : القضايا والموضوعات الهامة التي تحقق العدالة الاجتماعية.

النموذج الثاني: نموذج " فريمان وشيرود " (Freeman & Sherwood)
يركز على ثلاثة مداخل لتحليل السياسة:

- دراسات عملية : Studies Of Process
- دراسات الناتج: Studies Of Product
- دراسات الأداء: Studies Of Performance

وكل مدخل يبحث في تحليل السياسة من خلال اهتمامات معينة وذلك بالرجوع إلى مجموعة من **الأسئلة المحددة** والتي لها علاقة أساسية بالأدوار المهنية للتخطيط والإدارة والبحث.

المدخل الأول: دراسات عملية : Studies Of Process
تعتمد على البعد التحليلي الذي يركز على ديناميات صنع السياسة مع الأخذ في الاعتبار للمتغيرات السياسية والاجتماعية والفنية وتهتم العملية بفهم البيانات التخطيطية للعلاقات والتفاعلات بين القوى السياسية ، الحكومة أو التجمعات التنظيمية الأخرى الموجودة في المجتمع والتي تؤثر على صنع وصياغة السياسة .

يوجد بهذه الدراسة جانبان هما:
الجانب الأول : تفاعلي : **مرتبط بالناس** (علاقاتهم وديناميات تفاعلهم)
الجانب الثاني : فني : **"تحليلي "** : **مرتبط بالخبراء** للبيانات والإحصاءات.

أهم الأسئلة التي تهتم بها هذه الدراسة وتعتبر السياق المجتمعي الذي من خلاله يتم صنع القرار وتحليل السياسة :
س/ ما القوى التي تشارك في عملية وضع السياسة؟
س/ من أصحاب النفوذ؟
س/ ما السلوكيات التي يجب أن تتبع في صنع السياسة؟

س/ ما البواعث التي وراء ذلك؟
س/ ما أهداف مختلف الفاعلين المشاركين في صنع السياسة؟
س/ ما الذي تحقق من تلك الأهداف؟
وتوضح هذه الدراسة كيف أن البيئة الاجتماعية **(السياق المجتمعي)** والفاعلين ومراحل التنمية **تساهم في ناتج** (مخرجات) السياسة الاجتماعية.

المدخل الثاني: دراسات الناتج : Studies Of Product
إن نتاج دراسة عملية التخطيط لوضع السياسة ما هو إلا : مجموعة من الاختبارات ، وهذه الاختبارات يمكن أن تأخذ شكل مقترحات برامج أو قوانين أو تشريعات أو خطط ثابتة نسبياً يمكن تحويلها إلى برامج حيث يتركز التحليل في مثل هذه الدراسات **على القضايا المتصلة بالاختيار مثل**:
- ما شكل ومضمون هذه الاختبارات التي تشكل صياغة السياسة؟
- ما الاختيارات البديلة التي يستبعدها اختيارنا لهذا الاختيار؟
- لماذا تم اختيار معين دون الأخر؟
- ما القيم والنظريات والافتراضات التي تدعم الاختيارات البديلة؟

المدخل الثالث: دراسات الأداء: Studies Of Performance
تهتم بالوصف والتقييم لنتائج البرامج التي تتضمنها الخطط التي تحقق أهداف السياسة الاجتماعية استناداً على الملاحظة الموضوعية والدراسة العلمية. ويمكن قياس الأداء من خلال مجموعة البيانات الكمية والكيفية وأيضاً من خلال التطبيق الواسع للأدوات المنهجية لمختلف فروع العلوم (مناهج البحث) تزودنا بالمهارات المفيدة لهذه الأنواع من الدراسات وكذلك بالمعرفة النظرية.

الأسئلة الخاصة بتحليل السياسة تتضمن :
س/ كيف يطبق البرنامج بطريقة جيدة؟
س/ ما أثر البرنامج الذي يتم تطبيقه ؟
س/ هل تصل البرامج إلى الفئات المستهدفة من السياسة ؟
س/ ما تكلفة هذه البرامج ؟

واثر البرنامج عن طريق الفرق بين الحالة ما قبل البرنامج وبعد تنفيذه مما يعطينا مرددو التدخل.

النموذج الثالث: نموذج " نيل جلبرت وهاري سبكت " (N.Gibert & H.Specht)
لقد قدما العالمين إطاراً تحليلياً لسياسة الرعاية الاجتماعية تتكون عناصره الأساسية
من أربع مستويات للتحليل هي:
المستوى الأول : ما الأساس الذي يستند عليه في تخصيص الفوائد؟
المستوى الثاني: ما أنواع الفوائد؟ هل هي عينية أم نقدية؟ وما هي مزايا وعيوب كل منها؟
المستوى الثالث: ما استراتيجيات تقديم الخدمات؟
المستوى الرابع: ما طرق أو بدائل التمويل؟

وفيما يلي عرض لتلك المستويات التي تضمنها النموذج:
المستوى الأول: أسس تخصيص الفوائد أو المنافع أو الموارد:
أن احد المبادئ التي يتم في ضوئها تحديد فئات المستحقين للرعاية هو **مبدأ العمومية** في مقابل **مبدأ الخصوصية (الاختيار):**
الفكرة العمومية تشير إلى إتاحة الخدمة أو السلعة كحق عام لجميع المواطنين مثل: (التعليم العام – معاشات الشيخوخة) .
الفكرة الخصوصية (الاختيار) تشير إلى إتاحة الخدمات لفئات معينة على أساس من الحاجة الفردية التي يمكن التحقق منها بدراسة الحالة مثل: (الإسكان الشعبي للفئات الفقيرة). حيث يجب أن نثبت أن هذه الفئة فقيرة لكي نعطيها الخدمة.

مثال: في محاولة للربط بين مبدأ العمومية ، وفكرة الخصوصية وإعطاء مثال بخدمات دور الحضانة
نقسمها إلى أربعة مستويات من العمومية إلى الخصوصية مرتبة تنازلياً لتقديم الخدمة:
(أ)– تقديم الخدمة من المنظور المؤسسي: هو يبنى على تصور وجود حاجة عامة في المجتمع لم يستطع النظام الاجتماعي الوفاء بها (فبالنسبة لخدمات دور الحضانة مثلاً فإننا نعطي الخدمة لكل الأسر أو على الأقل أسر النساء العاملات أو الأسر التي تكون الأم فيها طالبة.

(ب)- أن توفر الخدمة كسمة تعويضية: فإذا وجدت فئة من فئات المجتمع قد حرمت في الماضي من الخدمات لسبب أو لأخر فأننا نعطي الخدمة لتلك الفئة بأسرها .
مثال :أسر المحاربين القدماء وأسر المجندين.

(ج) – أن يتم التمييز الشخصي للتعرف على احتياجات معينة تستدعي الخدمة: ولا يتم التحديد وفقاً لجماعة معينة بل على أساس التشخيص المبني على الحاجة.
مثال: إعطاء خدمات دور الحضانة للأسر التي تحتاج نظراً للظروف المحيطة بها.

(د) – تقديم الخدمات بناءً على أساس إثبات الأحقية :ويتم ذلك عن طريق دراسة الحالات وتعطى الخدمات في هذه الحالة للأسر التي تحصل على أقل من المتوسط العام في المجتمع أي على أساس الحاجة المالية التي تتحدد فيإطار دخلها.
٢- هناك مبدأ أخر لتخصيص الفوائد أو الموارد هو:
إتاحة الخدمة لمن يريدها في مقابل ..... إتاحة الخدمة لمن هو أحق بها.
والقضية هي درجة رغبة المستفيدين في الحصول على الخدمة ، والمشكلة إننا نقدم الخدمات في بعض الأحيان لأسر لا ترديها وبالتالي يجب أن نراعي **ما يلي:**
- يجب أن ندخل رغبات الناس في الخدمة عند تحليل السياسة .
- تطوير أساليب تقديم الخدمة لكي تصبح مرغوبة من الناس .
- تطوير أساليب إثبات الأحقية تدعيماً لمبدأ إتاحة الخدمة لمن هو أحق بها.

المستوى الثاني: أنواع الفوائد المراد توزيعها:
هو طبيعة التزويد بالخدمة والتحقيق من استخدام الموارد فالفوائد أو الموارد **قد تكون:**
فوائد نقدية (مالية)
فوائد عينية.
من أنواع فوائد :
- إعطاء الفرص للمواطنين للتأثير في القرارات لصالحهم.
- تقديم خدمات تعليمية – تخطيطية – تدريبية – صحية – تأمينية
- تقديم سلع مثل الغذاء أو الإسكان.

مع مراعاة أن الفوائد العينية بها نوع من التحكم والضبط أكثر من الفوائد المالية.

المستوى الثالث: استراتيجيات تقديم الخدمات**:**
هي: الأسلوب الذي يتم به تقديم الخدمات وهنا تثار عدة قضايا لتحديد الإستراتيجية الملائمة.

من هذه القضايا:
القضية الأولى: قضية المركزية مقابل اللامركزية:يعني هل يتم تقديم الخدمة على المستوى القومي أم على المستوى المحلي أم يتم الجمع بين المستويين أم أن كل مستوى يكون مسئولاً عن تقديم خدمات محددة في إطار مستهدفات السياسة الاجتماعية؟

القضية الثاني: قضية تجمع الخدمات أم فصلها؟ المقصود تحديد هل يتم تقديم الخدمة في المدينة الواحدة (مستوى محلي) من إدارة واحدة تقدم كل الخدمات أم على مستوى كل جيرة في المدينة وليس على مستوى المدينة ككل عن طريق الإدارة.

القضية الثالثة: قضية التنسيق بين الخدمات : هل سيتم التنسيق بين الخدمات المتقدمة أم أن هناك انفصال بين كل خدمة؟

القضية الرابعة: قضية أدوار المهنيين والمستفيدين من تقديم الخدمة:وتعني مدى وجود تعاون بين مقدمي الخدمة والمستفيدين من هذه الخدمة.

القضية الخامسة : قضية سلطة القرار: تقتصر سلطة القرار على المهنيين فقط أم يشترك معهم الجماهير المستفيدين من الخدمة.

المستوى الرابع: مصادر أو أساليب التمويل:
هي : طرق تمويل الخدمات التي تقدم من خلال السياسة أو الاختبارات المختلفة للتمويل.

تتأثر قضية اختيار التمويل المناسب هل يكون:
- حكومي أم أهلي أم مزيج بينهما.
- التمويل المركزي والتمويل اللامركزي.
- التمويل القومي (الوطني) والتمويل (الأجنبي).

النموذج الرابع : نموذج " جيل " (David G. Gil)

وضع ديفد جيل مجموعة من الأبعاد أو العناصر التي في ضوئها يتم تحليل السياسة الاجتماعية للتعرف على مسار واتجاهات السياسة الاجتماعية في المجتمع.

تتبلور هذه الأبعاد فيما يلي:

البعد الأول: مناقشة القضايا المجتمعية التي تتصل بالسياسة الاجتماعية .
البعد الثاني: التعرف على الأهداف والقيم المتصلة بالسياسة الاجتماعية.
البعد الثالث: الجوانب التطبيقية للسياسة الاجتماعية أو استنتاج العمليات الرئيسية ومجالات السياسة الاجتماعية.
البعد الرابع: التعرف على أثار التفاعل بين السياسة الاجتماعية وبين القوى المؤثرة على وضع وتنفيذ هذه السياسة.
البعد الخامس: وضع سياسات اجتماعية بديلة أو التعرف على الخطط البديلة لتحقيق أهداف الخطط الأصلية.

هذه هي العناصر الرئيسية العامة التي قام عليها بناء نموذج جيل.
استعراض العناصر الفرعية التي استند إليها النموذج لتحليل السياسة الاجتماعية:

البعد الأول: مناقشة القضايا المجتمعية التي تتصل بالسياسة الاجتماعية **وتتضمن :**

- التعرف على طبيعة هذه القضايا ومجالاتها.
- تحديد مجال تأثير هذه القضايا.
- تحديد النظريات العلمية والفروض العلمية.

البعد الثاني: التعرف على الأهداف والقيم المتصلة بالسياسة الاجتماعية **وتتضمن :**

- تحديد الأهداف
- تحليل الجوانب الأيديولوجية.
- مناقشة القيم التي أثرت في تحديد هذه الأهداف.
- مناقشة النظريات والفروض العلمية.
- تحديد المستهدفين من السياسة الاجتماعية .
- مناقشة الآثار والنتائج التي تحققت بعد تنفيذ السياسة.

البعد الثالث: الجوانب التطبيقية للسياسة الاجتماعية **وتتضمن :**

- مناقشة التغييرات الكمية والكيفية.
- مناقشة تأثير هذه التغيرات .
- مناقشة التغيرات التي حدثت في البناء الطبقي.
- مناقشة التغيرات الكمية والكيفية التي حدثت للأفراد فيما يتعلق بالحقوق والواجبات.
- التعرف على مدى تحقيق الجوانب الآتية:
  - مبدأ تكافؤ الفرص
  - العدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات .
- مناقشة النتائج المباشرة وغير المباشرة التي تترتب على حدوث تلك التغيرات التي تتصل بالجوانب التالية:
  - مستوى معيشة المواطنين
  - ظروف حياة الأفراد والجماعات.
  - طبيعة العلاقات الإنسانية بين الأفراد والجماعات وبالنسبة للمجتمع ككل.

البعد الرابع: التعرف على أثار التفاعل بين السياسة الاجتماعية وبين القوى المؤثرة على وضع وتنفيذ هذه السياسة. **وتتضمن :**

- تحليل القوى السياسية المختلفة.
- تحليل القوى التي تقاوم أو تعوق حركة التغير.
- مناقشة تأثير القوى السياسية الخارجية
- مناقشة تأثير سياسات اجتماعية أخرى في المجتمع.
- محاولة التوصل إلى مجموعة من الحقائق والنتائج والتوقعات التي يمكن أن تفيد عند وضع وتطبيق سياسات اجتماعية مستقبلاً.

البعد الخامس: وضع سياسات اجتماعية بديلة أو التعرف على الخطط البديلة لتحقيق أهداف الخطط الأصلية. **وتتضمن :**

يرى جيل أنه يمكن للباحث تخيير أحد مسارين أو طريقتين:

- الأولى : التوصل إلى سياسات اجتماعية بديلة يكون لها نفس أهداف السياسة الاجتماعية الحالية ويكون الاختلاف في أساليب ووسائل تحقيق الأهداف.
- الثاني: التوصل إلى سياسات اجتماعية بديلة يكون لها أهداف مختلفة ولكن هذه السياسة تتبنى نفس القضايا التي تتبناها السياسة الاجتماعية.

السياسات الاجتماعية في بعض الدول النامية

تواجه معظم بقاع أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية ازدياد مستمر في السكان وفي قلة الغذاء وفي ارتفاع نسبة الأمية وبالرغم من أن **هذا البلدان تضم ٨٥%** من مجموع سكان العالم إلا أنها تحوز نحو **١٠% من الدخل العالمي** و بها **٥% من الإمكانيات العلمية**.
أن الولايات المتحدة الأمريكية منذ **سنة ١٩٤٩** قد جذبت **١٠٠ ألف طبيب وعالم ومهندس** واستطاعت أن تدخر **٤ آلاف مليون دولار** قيمة ما كانت سوف تتكبدة من تعليم وتدريب ذلك العدد من أبناءها.
ويقول **ليفنجستون** أن الكائنات البشرية تعد طاقة اقتصادية هامة وان تدريبها إذا ما صاحبة فهم لموضوعات السياسة الاجتماعية يعد امراً أساسياً للتنمية وذلك لأن **غايات التنمية غايات اجتماعية**.

خصائص الدول النامية

- قلة رؤوس الأموال المنتجة.
- ضعف القطاع الصناعي أو عدم وجوده وزيادة الاعتماد على الزراعة وعلى المواد الأولية.
- عدم وجود فن إنتاجي متقدم وقلة الأيدي العاملة الفنية المدربة.
- قلة المدخرات القومية وضعف الاستثمار.
- الاعتماد على المحصول الواحد والتبعية والاقتصادية للخارج (الدول الأجنبية) .
- انتشار البطالة المقنعة والدورية والفنية والموسمية.
- زيادة كبيرة في السكان ووجود ضغوط وعوائق كبيرة أمام التنمية الاقتصادية.
- انخفاض مستوى المعيشة بوجه عام وقلة الخدمات المقدمة في الصحة والتعليم والإسكان والخدمات الاجتماعية.
- انتشار الأمية والفقر وسوء التغذية.

بالإضافة إلى ذلك هناك بعض الدول تعاني من:

- عدم الاستقلال السياسي.
- القيادة السياسية المتقلبة.
- عدم التكافؤ الاقتصادي.
- الاتجاهات التقليدية التي تشجع على الجمود ومقاومة التغيير.
- الحروب الأهلية وحروب الحدود.
- كوارث الفيضانات والبراكين والزلازل.

ملامح سياسة الرعاية الاجتماعية في بعض الدول

اليابان:
ونظراً لان اليابان من الدول التي قطعت شوطاً كبيراً فالتنمية فسوف نوليها شيئا من الاهتمام والتفاصيل.

وتتألف اليابان من نحو ٣٠٠٠ جزيرة كبيرة وصغيرة وترجع جذور الشعب الياباني إلى أصول عديدة منها المنغولي والكوري والماليزي واليولينزي واستقر معظم هؤلاء **في الشمال** ولا تتجاوز نسبة الأمية ٢%
وتقسم اليابان إلى ٤٣ مديرية.

ودخلت اليابان عصر المعاشات منذ **عام ١٩٦١** والاهتمام بأوجه الاجتماعية الكاملة للمرأة اليابانية (المرأة العاملة - الأم – رعاية الأرملة) وذلك انطلاقاً من التقدير الحكومي لما يمكن أن تحدثه المرأة من تأثير على المجتمع الياباني والأساس الأيديولوجي لهذا الاهتمام إحصائي أن أكثر من نصف الأكبر سنا من أمهات اليابان لهن أولاد ناضجون يعملون في وظائف حكومية يقودون النهضة اليابانية.
وخصصت اليابان وزارات لترجمة السياسة إلى إجراءات ممثلة في كل وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية اليابانية.
وتهتم الحكومة برفاهية الطفل والاهتمام (بطب الأطفال) في المعوقين جزءاً من النظام ألالتزامي في اليابان.
بالإضافة إلى التأمينات الاجتماعية والعمل بنظام مراتب التقاعد الوطني وكذلك مسؤولية الحكومة الكاملة عن توفير أوجه **الرعاية** الاجتماعية للمواطن الياباني حيث إن المواطن السليم جوهر التطور وصانع لنهضة اليابان وبناءة مسؤولية كل الأنظمة القائمة لمسيرة التقدم فيها.

وتسعى وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية الآن إلى الحصول على توصيات بشأن الإصلاح الهام المقترح لنظام معاشات الدولة وسوف يتضمن إن يكون بداية مدفوعات المعاشات للشيخوخة عند سن ٦٥ عاما بدلا من ٦٠ عام كما هو الحال وهناك اتجاه لتأجيل التقاعد بالنسبة للعمل وإعادة النظر في القوانين المتعلقة بالمعاشات ككل.

ويمكن في إيجاز أن نجمل ملامح هذه السياسة في:

١- رعاية المرأة نظراً لدورها في المجتمع وتحصل على خدمات اجتماعية كاملة بالنسبة لحالات الطلاق (حيث تقع **حالة طلاق** كل ثلاث دقائق في اليابان) .

٢- رعاية الأرامل ويحصلون على **معاشات** تعادل تقريباً ما هو قائم في الولايات المتحدة والبلاد الغربية

٣- رعاية الطفولة والاهتمام برفاهية الطفل.

٤- الأطفال المعوقين حيث لهم فصول خاصة داخل المدارس بل أن هناك مدارس خاصة لهؤلاء الأطفال.

٥- التأمينات الاجتماعية وتبلغ نسبة الأموال المخصصة للضمان 5.24% من حصيلة الإنتاج القومي . بينما تبلغ هذه النسبة ١١% في بريطانيا و ١٨,٥ % في ألمانيا الغربية و ٢٢% في فرنسا طبقا لإحصاءات ١٩٦٨ .

٦- الاهتمام برواتب التقاعد ورواتب التقاعد الوطني (تقاعد للشيخوخة - ورواتب للعجزة - ورواتب للأمومة بأنواعها) .

٧- تأمين رجال البحر والتأمين الخيري الوطني (لتحسين المستوى المادي للمنتفعين في حالة التقاعد بسبب الشيخوخة أو العجز أو الوفاة) .

٨- مظاهر العناية الطبية والأدوات الطبية وتأمين خدمات المستشفيات والمعامل والعيادات الطبية والتمريض.

٩- الأجور أثناء فترة المرض الاهتمام بتأمين الأسرة صحياً ومصاريف الدفن

١٠- الإسكان وقد أنشئت شركة قروض الإسكان **عام ١٩٦١** بقصد تقديم قروض طويلة الأجل منخفضة الفائدة لبناء البيوت لضمان ظروف معيشية صحية للجميع ومساعدة أولئك غير القادرين على تحمل نفقات أو إقامة مساكنهم.

١١- وتتمثل المساعدات التعليمية في توفير الكتب المدرسية - تقديم الوجبة المدرسية - الأدوات المدرسية - كل ما يلزم التعليم الإلزامي.

١٢- المساعدة على التكسب وتهدف هذه المساعدة إلى إمداد المعوزين بالأدوات والأموال والآلات اللازمة لمتطلبات تدريبهم العملي حتى يستطيعوا أن يعولوا أنفسهم.

السويد:

رعاية الطفولة والرعاية الممنوحة للأطفال في السويد يساعد على نجاح الأسرة ويبدأ التعليم الإجباري في السابعة وحتى الرابعة عشر وتدخلت الحكومة منذ **عام ١٩٧٧** لتقديم معونات حكومية من خلال مؤسساتها وتقدم هذه البرامج من خلال وزارتا الصحة ومؤسسة رعاية الطفولة وتعتبر المجالس المحلية مسئولة عن تنفيذ هذه البرامج.

وهناك نظام الحاضنة المنزلية وتعتبر المجالس رعاية الطفولة مسئولة قانوناً عن التنشئة الاجتماعية للأطفال وتنمية القيم والاتجاهات الايجابية لديهم وتقديم وجبات مجانية لهم وإنشاء نماذج من منازل الأطفال.

رعاية الأمومة وهناك اهتماماً متزايداً برعاية الأم فهناك الأجازات للحوامل وقانون منع الإجهاض ومشروع رعاية الأمومة والطفولة هذا ترفيهية تمنح إلى منح الحوامل تخفيضات إجازة ستة شهور بعد الوضع وتضع طفلها في دار الحضانة
وهناك المشتركة للأبوين.

ورعاية المسنين والاهتمام بدور الإيواء ورعاية العاملين.

التأمين الاجتماعي في السويد حيث يخضع لهذا التأمين جميع مواطني السويد وذلك من خلال مكتب التأمين المحلي وذلك ابتداء من السادسة عشر من العمر وهناك التامين الصحي والتامين ضد الحوادث الخاصة بالعمل ومعاش الشيخوخة.

-

تهدف سياسة الرعاية الاجتماعية في السويد إلى:

- إعادة التوازن بين السكان لتحقيق معدل نمو سكاني يحمي الدولة من الانقراض ولذلك فهي تشجيع للهجرة إليها وتشجع لزيادة معدل الإنجاب.
- تخطيط برامج خاصة لرعاية المسنين.
- التركيز الشامل لرعاية الأسرة (أطفال – امرأة – شباب – مسنين) لتوثيق الروابط بين الأفراد والأسرة في محاولة لخفض معدلات الانتحار.
- إنشاء مساكن حديثة بالتصميم المميز.

اندونيسيا:

اهتمامها بخطط التنمية الخمسية حيث بدأت الخطة الخمسيه الأولى **في ١٩٦٩** وتهدف السياسة الاجتماعية في اندونيسيا إلى بناء الإنسان الاندونيسي بأكمله وكافة المجتمع الاندونيسي وتعني التنمية في اندونيسيا في سياستها الاجتماعية إلى الشمول والتوازن.
وتوجد في اندونيسيا وزارة للتنمية تتولى تحقيق التنمية الاجتماعية وتسمى وزارة التنمية.

استراليا:

كما إننا نجد نظاماً للتأمين الاجتماعي في استراليا الذي يتضمن منح معاش لكل من العجزة والمسنين والأمهات وحالات البطالة والمرض ويخصص مكان لكل طفل رضيع في مستشفيات الولادة وبرامج خدمات لتأهيل المعوقين وانتشار مكاتب العمل لاستقبال الراغبين في العمل عن تقديم خدمات أخرى مثل الخدمات الاجتماعية المهنية ومكاتب الرفاهية التي تمكن المواطنين من الحصول على الخدمات.

المغرب:
أن السياسة هنا تعالج قلة ارتفاع نسبة السكان وأهمية إعداد كوادر محلية تحل محل الأجانب في كافة ميادين العمل وتوفير فرص العمل لمن يبلغ سن العمل والاهتمام بتنمية المجتمع وتهدف السياسة كذالك إلى تحقيق الوحدة الوظيفية وبناء مجتمع تعاوني ولذالك كان الاهتمام بمجال التخطيط الاجتماعي على مستوى المدن الكبيرة ومجال الاهتمام بالشباب وتنمية المجتمع والإصلاح الإداري ومجال التكوين المهني والذي يتم في المدارس والمعاهد والمراكز الفنية ومجال التعاونية التربوية والتعليم وكذلك المجال الصحي وتعاون الإسكان ومجال رعاية الإحداث والتعاونية التربوية والاهتمام بالأمومة والطفولة وكذلك مجال الضمان الاجتماعي ورعاية المجندين والمعوقين والمكفوفين.

كندا:
معالجة المشكلات التي تنجم عن المجتمع الصناعي حيث يهدف المجتمع إلى الانتقال من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي مثل مشكلات : الجهل – البطالة – المرض – الجوع – الفقر والحاجة - قضية إفلاس الهيئات الاجتماعية -تخلي المحافظات عن مساعدتها - قضية معالجة زيادة نسبة الطفولة بالنسبة لعدد السكان مما يشكل عبء خدمات بالنسبة للطفولة - قضية المساواة والعدالة الاجتماعية بين مختلف المواطنين في المجتمع الكندي ومن هنا هدفت السياسة الاجتماعية إلى تحقيق التشريعات التي تحقق المساواة وعدالة توزيع الخدمات الاجتماعية التي تحقق الرفاهية الاجتماعية.

وجاء هنا الاهتمام بالتعليم والعمال ومساعدة الأسرة كبيرة العدد وخاصة الفقراء الذين يحتاجون إلى مساعدات مادية عن طريق نظام الضمان الاجتماعي ورعاية كبار السن والمعاشات وانجاز برامج الإسكان القومي والاهتمام بالقطاع الصحي والاهتمام بالمجندين فضلاً عن الاهتمام بالأمومة والطفولة

وقد حدد الدستور الفيدرالي الكندي أغراض السياسة الاجتماعية في:
أ- تنظم العمل وحماية العمال ورعايتهم.
ب- رعاية الأسرة والمعاشات والمكفوفين.
ج- إنجاز برامج الإسكان القومي.
د- تقديم المنح اللازمة للتعليم والجامعات.
هـ- مساعدة العجزة ودعم المجتمعات الزراعية .
و- تحقيق الصحية وتأمين المستشفيات .
ز- إقامة تشريع اجتماعي يضمن تمويل المحافظات لأوجه الرعاية الاجتماعية.

المحاضرة العاشرة

السياسة التعليمية
قد تكون السياسة التعليمية واحدة من أهم قطاعات السياسة الاجتماعية التي تلجأ لها البلدان المتخلفة كي تعيد ترتيب نظم التعليم فيها سواء بالتغيير أو إعادة الصياغة أو الإصلاح بأمل تجاوز واقع التخلف المغري في الأمية والفقر والبطالة وبالطبع فإن تجاوز هذا الواقع لا يتأتى إلا بانتهاج علمية قد تعتمد الإصلاحية أو التجريبية منهاجاً في العملية التعليمية وبحيث يصبح ناتج النظام التعليمي ذو مردود اقتصادي اجتماعي سياسي يتفق والهدف الوطني الذي تسعى لتحقيقه بلدان العالم الثالث.

ويبدو لنا التعليم حينئذ وكأنه أداة هندسية اجتماعية تستخدمه البلدان المتخلفة لتجاوز واقعها الذي أصابه التشويه وبذلك فإنه يصبح أداة فعالة لإعادة إنتاج الموروث الثقافي الوطني وربطة باتجاهات الفكر والتطور والحركة العلمية .

وتوظيفه في تغيير التكوينات الاجتماعية والطبقية المشوهة بفعل التخلف والتبعية.

ومن هنا تصبح العملية التعليمية برمتها في قلب الجهود الوطنية ولعلنا لا نتجاوز الواقع عندما نقرر بشواهد تاريخية أن النظم التعليمية في كثير من بلدان العالم الثالث وجدت إبان المرحلة الاستعمارية بحيث تؤدي لاختراق الأبنية الاقتصادية الاجتماعية الثقافية (التقليدية) في البلدان المتخلفة

وكان التعليم هو أهم أدوات الاختراق –ولعل ذلك أيضا يفسر لنا – لماذا أصبح التعليم قضية محورية في اغلب الحركات الوطنية في العالم الثالث

ورغم تطلع الدول النامية إلى المكانة التي يتيحها التعليم نجد أن في تلك الدول مقاومة ضد تطبيق المعارف اللازمة في حيث أن ظروفها في حاجة ملحة إلى تطبيق هذه المعارف.
ومقاومة المخترعات التكنولوجية في بعض البلاد النامية لا تأتي من جانب القرويين غير المستنيرين وإنما تأتي من جانب تلك الصفوة التي نالت قدراً من التعليم وتخشى من تجديد المخترعات التكنولوجية لأسلوب الحياة القائمة.

كذلك هناك عوامل معوقة للتعليم منها : **البناء الاجتماعي** الذي لا يسمح بسهولة للتغيير والاتجاهات التقليدية سواء قامت على معتقدات دينية أو بحكم العادة.

طرق تقليل نسبة الأمية.

أ- تنظيم برامج تعليم الكبار .
ب- تنظيم محاضرات .
ج- استخدام الإذاعة والتلفزيون لنشر التعليم .

أشكال التعليم ومستوياته.

من الملاحظ أن هناك تشبثاً بالموضوعات التقليدية التي ليس لها إلا قيمة هامشية بالنسبة للتنمية في **القرن العشرين** وكذلك **الواحد والعشرين** كما يلاحظ أيضا أن هناك قصوراً في الإيمان بأهمية التعليم الفني ولهذا صلة بالتاريخ الحضاري للدولة فهناك كثير من الدارسين الإفريقيين يعرفون الكثير من أشعار الـ lakeland أكثر من معرفتهم بالتاريخ المعاصر لمجتمعهم وظروفه.

احتياجات القوى العاملة.

إن تخطيط القوى العاملة وأي تخطيط تعليمي ينبغي أن يتقرر في إطار برامج التنمية القومية ككل ومن المعروف أن المشكلات التي تواجه برامج التعليم في أي بلد كثيرة ومؤرقة.

أشكال التعليم المطلوب.

يمكننا أن نشير فيما يلي إلى بعض أشكال التعليم التي لا غنى عنها كي يتحقق أمل الدولة في التوسيع الاقتصادي والاجتماعي وذلك عن طريق:

أ- التعليم للتنمية الزراعية.
ب- التعليم للتنمية الصناعية.
ت- التدريب في الإدارة.
ث- تعليم الكبار (البالغين).
ج- تعليم المرأة.
ح- التعليم في مجال العلم والتكنولوجيا.

برنامج التعليم الرسمي.

إن برامج التعليم الرسمية يجب أن توضح في ضوء الاحتياجات الحقيقة للدولة النامية وان تكون هذه البرامج متضمنة الموضوعات التي استهدفتها الخطة القومية الشاملة للتنمية.

التعليم للمؤهلات المتوسطة(المحدودة).

يجب على الدول النامية الاهتمام بهذا النوع من التعليم كمرحلة مؤقتة لأنها لا تستطيع أن تتحمل تكاليف التعليم العالي الباهظة.

تدريب المدرس.

يجب على الدول النامية الاهتمام بتدريب المدرسين كذلك تحسين أجورهم لأنهم يعتبرون العامل الفعال في التعليم فعلي قدر جهودهم كانت أشكال التعليم ومحتوياته ونوعيته سائرة إلى تحقيق أهدافها.

إدارة السياسة التعليمية.

يجب إعداد فئة خاصة من الإداريين المخططين لأن ذلك من الأمور الهامة لنجاح التخطيط التعليمي

سياسة الرعاية الصحية

مهما كان حجم الأمراض التي يعاني منها ملايين من البشر في أجزاء كثيرة من العالم فإن ذلك لا يثنيان عن أن نتدارس الظروف والأحوال الصحية في شيء من التفاؤل.

شهدت أغلب البلدان النامية إبان العشرين سنة الأخيرة تحسناً ملحوظاً في صحة شعوبها .
يوضح التقرير الذي أصدرته مؤخراً منظمة الصحة العالمية أن المعدل العام للوفيات أصبح أفضل مما مضى وكذلك معدل وفيات الأطفال السنوي كما أن المستوى الصحي قد ارتفع بوجه عام وهناك تحسن ملحوظ في طريق مواجهة الأمراض والأوبئة.
أوضح التقرير أنه نتيجة لانتشار (التعليم – والعقاقير- والمبيدات الحشرية - وتنقية المياه - وتحسين الأغذية - وتحسين الأحوال المعيشية) أصبح الأفراد يعيشون عمر أطول ولا يكادون يشعرون بالفزع والخوف من الإصابة بالمرض.

أسباب قلق الحكومات:

هناك أمور ثلاثة هامة تقلق حكومات وشعوب كثيرة من البلاد هي:

١- وجوه التقدم التي أشرنا إليها ليست عامة
- فلم تستطيع بعض البلاد أن تحقيق إلا نجاحاً جزئياً فقط في القضاء على الأمراض المنتشرة بها
- الدرن الرئوي يمثل حقيقة واقعة في كل مكان.
- هناك كثير من العوامل غير الطبية التي تؤثر في صحة الإنسان مثل (التعليم - والإسكان - والعمل) - هذه العوامل من الصعب قياسها كعناصر مساهمة في تحسين الأحوال الصحية ولا شك أن هذه العوامل تعد أموراً أساسية لابد من توفرها للتخطيط الصحي

٢- أن النقص الشديد في عدد (الأطباء - والممرضين - والمستشفيات - والعيادات) من الأمور التي تحدد من قيمة النتائج التي يمكن أن تحققها المقاومة الطبية العلمية الحديثة للأمراض البشرية.

٣- كثيراً من أشكال الضعف المزمن الذي يعاني منه جانب كبير من سكان العالم مرجعة إلى الحرمان الاقتصادي والعادات التقليدية التي لا تقبل المساس.
- من الواضح أن عملية إزالة هذه العوائق الكبرى وصولاً إلى تحسين الصحة عملية شاقة وطويلة بالنسبة لأي حكومة مهما كانت أيديولوجيتها . - هناك تطبيقات طبية حديثة كثيرة لا يمكنها أن تحقق من النجاح إلا القدر الذي تسمح به البيئة فقط.
- ✓ تعد الأحوال المعيشية والبيئة للفرد في معظم الأمراض عاملاً هاماً لابد من وضعه في الاعتبار عند مقاومة هذه الأمراض وعلاجها.
- فالحشرات - والمياه الملوثة - والصرف غير الملائم - والوسائل الصحية البدائية - والإهمال في إعداد الطعام- والعادات السيئة في تناوله أساسها الجهل بعلم الصحة.
- وتؤدي إلى انتشار أنواع من العدوى تسبب في النهاية إما الموت وإما المعوقات البدنية الدائمة لملايين من البشر.
- أما التغذية نجد أن هناك جهل كبير فيما يتصل بالحاجات الغذائية
- كذلك اكتشفت مصادر جديدة للتغذية من (البحر- وعيدان القطن - والفول السوداني - ومسحوق السمك)
- بلغت الاكتشافات مداها حيث أصبحنا نستخرج مواد بروتينية صالحة للغذاء من البترول كما هو **حادث في انجلترا**
- من الأمور الحيوية العمل على وضع سياسة قومية للغذاء في البلاد النامية على غرار ما هو قائم بالفعل في بلاد أخرى كثيرة

نحو تخطيط صحي سليم:

في سبيل الوصول إلى تخطيط صحي سليم يمكننا إن نشير إلى أربعة عشر مطلباً هي

- التخطيط الصحي
- الإدارة الصحية.
- التنسيق والعلاقة مع الخدمات الاجتماعية.
- التعليم الصحي
- المعاونون الصحيون
- الخدمات الصحية الريفية.
- تنظيم المجتمع المحلي للصحة.
- الهجرة الريفية الحضرية.
- التغذية.
- العلاج والوقاية في التخطيط الصحي
- خدمات المستشفيات
- الممارس الطبي العام
- خدمات الصحة العقلية
- البحث الطبي.

شرح نقاط التخطيط الصحي السليم

التخطيط الصحي

- يجب أن نسلم بأن الوصول إلى أعلى مستوى صحي ممكن لمجموع السكان يعتبر عنصرا حيويا في تخطيط التنمية.

الإدارة الصحية

- يجب وضع برامج تدريبية لإعداد الأفراد ليصيروا أكثر تخصصا في إدارة الصحة العامة والمستشفيات
- ويجب أن يكون ذلك مركزاً على تعميق مفهوم ووظيفة المستشفى داخل المجتمع

التنسيق والعلاقة مع الخدمات الاجتماعية

- يجب أن نهتم بصورة أكبر بالعلاقة بين الصحة وبين غيرها من الخدمات الأخرى الموجودة في المجتمع

التعليم الصحي

- يجب أن يرتفع التعليم الصحي في بلاد كثيرة وان يحتل ذلك مكانة عالية وان يكون هذا التعليم واقعيا وعالاً وليس أسلوباً تخديرياً

المعاونون الصحيون

- يجب ألا يتركز الاهتمام في البلاد النامية على تدريب الأطباء وحدهم وإنما يجب أن يشمل ذلك المعاونون

الخدمات الصحية الريفية

- يجب أن يوجه جانب كبير من إمكانيات البلاد النامية نحو الأساليب الوقائية ومن بينها استصدار التشريعات الإدارية اللازمة والتسهيلات الطبية والاجتماعية التي يمكنها وضع الإطار المناسب لتخطيط صحي متقدم.

تنظيم المجتمع المحلي للصحة

- إن تنظيم المجتمع المحلي فيما يتصل بالرعاية الصحية أمراً هاماً ومن بين الأمثلة الدالة على ذلك المراكز الاجتماعية المصرية التي تعد أمثلة هامة في ذلك الشأن.

الهجرة الريفية الحضرية

- يجب الاهتمام بآثار الهجرة من الريف إلى الحضر من الناحية الصحية وفي الحقيقة إن عدداً قليلاً من البلاد هي التي أعدت نفسها لمقابلة آثار تلك الهجرة.

التغذية

- يجب الاهتمام بالتناول السليم للأغذية وكذلك المحافظة على نظافة الغذاء وتناول القدر منه الحاصل على اكبر قدر من الفيتامينات.

العلاج والوقاية في التخطيط الصحي

- إن بعض أشكال **الرعاية** الصحية ينبغي أن تقدم لكل المواطنين في كل وقت
- تقوم هذه القاعدة على أساس انه من المرغوب فيه أن تعطي بعض أشكال **الرعاية** الصحية لمعظم الأفراد بدلا من أن تقدم خدمات صحية كاملة لعدد محدود منهم فقط.

خدمات المستشفيات

- يجب الاهتمام بالمستشفى في الدول النامية وأن تكون هذه المستشفى لها وظيفة في المجتمع وان ترتبط بخدمات الصحة العامة الموجودة
- إذن لا بد من التفكير في إعادة تخطيط وتوزيع خدمات المستشفى وهذا يعد مطلباً ملحاً في البلدان النامية.

الممارس الطبي العام

- يجب الاهتمام بالممارس الطبي العام وان يكون مؤهلاً تأهيلاً عالياً ولديه قدر كافي من المعلومات ليعمل في (مجال الطب الوقائي - والعلاجي - والصحة العقلية - والأمراض الأسرية)

خدمات الصحة العقلية

- يجد جانب كبير من سكان العالم مشقة في فهم وعلاج المرض العقلي لذلك يجب الاهتمام بالصحة العقلية اهتماماً كبيراً

البحث الطبي

- يجب الاهتمام بالبحوث الطبية ، ولمنظمة (الصحة العالمية - واليونسكو - ومنظمة الأغذية - والزراعية) جهوداً كبيرة في هذا المجال

مفهوم الرفاهية الاجتماعية:

ليس هناك تعريف متفق عليه حتى الآن للرفاهية الاجتماعية
من التعاريف التي لقيت قبولاً واسع النطاق هو التعريف الذي وضعته الأمم المتحدة سنة ١٩٦٣
تعريف مفهوم الرفاهية الاجتماعية هو: مجموعة من الأنشطة والبرامج الموجهة اجتماعياً والهادفة إلى تحسين مستوى الفرد والمجتمع

هناك أربع فئات تهتم بهم الرفاهية الاجتماعية وهم:

الأطفال:

- من المسلم به أن كثيراً من الأمور التي تحدد مصير الطفل في أي مجتمع هي بالضرورة أمور اقتصادية والإمكانيات الصحية والتعليمية المتاحة وفرص العمل المتاحة له فيما بعد.
- من واقع الخبرة يمكن أن نقول أنه ليست هناك علاقة مطلقة بين معدل السير الاقتصادي في المجتمع وحالة الأطفال ومستواهم.

لأن كثيراً من نتائج الدراسات في الدول المتقدمة ذكرت إن الأوضاع السيئة التي يعيشها الأطفال تمتد جذورها إلى أشكال من سوء التكيف الشخصي والاجتماع يمثل ما هي راجعة إلى عوامل الحرمان الاقتصادي (لم يتحدث عنه الدكتور ولا كنه موجود في عرض المحاضرة وأحببت أن أذكره للفائدة).

الجانحين:

- لا زال لفظ الجانح من المصطلحات التي لم تصل إلى تحديد وثيق لها ولا بد من اهتمام الرفاهية الاجتماعية بالجانحين والعمل على معرفة أسباب السلوك الإجرامي ودوافعه.
- كذلك يجب الاهتمام في الدول النامية بصفة خاصة بمكافحة الجريمة ومحاولة القضاء عليها.

المعوقون:

- يحظى موضوع تأهيل الشخص المعوق باهتمام كبير في البلاد النامية
- ومن الواضح أن الدخل المنخفض الذي تعاني منه معظم البلاد النامية يتحكم إلى حد بعيد في إمكان بذل جهود مركزة لتلبية احتياجات الأفراد المعوقين.

المرأة :

- في معظم البلاد النامية نجد أن المرأة معزولة عن أي اتصال مباشر بالمجتمع وتمثل هذه الظروف خسارة للمجتمع
- لا بد من إتاحة الفرصة للمرأة والاهتمام بتعليمها وأن تطالب بحقها في الحرية الاقتصادية والاجتماعية.
- اعتبر عام ١٩٧٥ العام العالمي للمرأة على سبيل المثال.

تفسير الرفاهية الاجتماعية:

- الرفاهية الاجتماعية ليست لون من ألوان النشاط الذي تقوم به بعض سيدات المجتمع البارزات والرفاهية تلعب دوراً كبيراً في التخطيط القومي - لعل ازدهار برامج
تنمية المجتمع والجهود التي يبذلها أساتذة الخدمة الاجتماعية لتحرير أنفسهم من الأيديولوجيات المهنية الأجنبية لإقامة نمط خاص لهم من التعليم والتدريب المحلي لها أثر كبير.

- ذلك لان كل مجتمع ينبغي أن تكون له شخصية خاصة به في ممارسته لنشاط الرفاهية الاجتماعية.
- يوجد برامج الرفاهية الاجتماعية مشكلة معقدة هي مشكلة الأولويات وكثيراً ما تتعرض منظمات الرفاهية الاجتماعية لضغوط سياسة قوية كي تضع معايير للمعونة والغوث.
- إن هذه المشكلة لا تحل إلا في داخل المجتمع ذاته خلال أفراده ومنظماته

التجربة اليابانية

المعجزة اليابانية:
بالرغم من إن اليابان دولة معروفة بندرة مواردها المادية من مصادر الثروة الطبيعية وبالرغم من الكارثة التي أحلت بها في الحرب العالمية الثانية ، إلا أنها أدهشت العالم الآن بمعدلات النمو المتفوقة سواء في إنتاجية العامل ، أو بالنسبة لجودة المنتج ، أو على المستوى الاقتصادي القومي ككل .

فوفقاً لإحصاءات مكتب العمل حققت إنتاجية الساعة بالنسبة لعمال الصناعة زيادة سنوية بنسبة ٩،٩% خلال الفترة من عام ١٩٦٧م حتى عام ١٩٧٧م بالمقارنة مع زيادة سنوية نسبتها ٢،٧% في الولايات المتحدة خلال نفس الفترة

على مستوى بعض الصناعات الهامة نجد إن :
في صناعة السيارات إنتاجية العامل الياباني بلغت ٥٠ سيارة في المتوسط سنويا **بالمقارنة** مع ٢٥ سيارة للعامل في الولايات المتحدة
في صناعة الصلب متوسط إنتاجية العامل الياباني بلغ ٤٢٠ طن سنوياً **بالمقارنة** مع ٢٥٠ طن سنوياً إنتاجية العامل في الولايات المتحدة.
بالنسبة لمستوى جودة المنتجات فبعد إن كانت كملة ((صنع في اليابان)) حتى أوائل الستينات تعنى الجودة المنخفضة أصبحت نفس الكلمة الآن تعنى الجودة العالمية والمتفوقة ، ومن الدلائل العلمية على ذلك إن معدل الفشل في التشغيل بالنسبة لوحدة التليفزيون الياباني يقل بأكثر من نصف معدل الفشل في الوحدات المصنعة في أوروبا أو الولايات المتحدة .
في مجال الحاسبات الإلكترونية دلت اختبارات التشغيل للنظام الياباني (١٦ K. RAMS) بأحد الأنظمة الأمريكية المشابهة له على إن معدل الفشل في النظام الياباني صفر بالمقارنة بمعدل فشل يتراوح بين ١١ % - 19% لمثيلة الأميركي.

بمقارنة معدل النمو في إجمالي الناتج القومي في عام ١٩٨١م في اليابان بمثيله في عدد من الدول المتقدمة نجد أن اليابان قد حققت أعلى المعدلات كما هو وارد في الجدول الأتي:

معدل النمو الحقيقي في إجمالي الناتج القومي عام1981 م.

الدولة	اليابان	الولايات المتحدة	المانيا الغربية	فرنسا	المملكة المتحدة	إيطاليا	كندا
معدل النمو	%٣،٥	%٢،٥	%١،٥	%٠،٥	%١،٥	%٠،٧٥	%٢،٥

الاسباب الحقيقية وراء تفوق الادارة اليابانية
هل يمكن إرجاع تفوق الإدارة اليابانية للخصائص البيئية؟

نستطيع إن نرجع السبق الذي حققته اليابان خلال فترة وجيزة من الزمن إلى عوامل ترجع إلى ظروف خاصة يتميز بها المجتمع الياباني من النواحي الاجتماعية والحضارية؟

في الواقع أننا إذا سلمنا بذلك فهذا معناه أن عوامل النجاح كامنة في المجتمع ذاته :-
- في عادات الأفراد
- وفي القيم والمبادئ التي تحكم السلوك
- وفي طبيعة العلاقات السائدة
-

وغيرها من العوامل الاجتماعية والحضارية التي تضفي على المجتمع صفته الفريدة والمتميزة

قد يميل البعض إلى تأييد وجهة النظر هذه ومن ذلك على سبيل المثال
قول: (L.S Dillon) دايلون
بالرغم من أن المجتمع الياباني يتميز بالعديد من القيم الاجتماعية الايجابية التي تم تكوينها خلال فترة طويلة من الزمن مثل:
- التأكيد على أهمية التعاون
- واحترام قيمة العمل الجماعي
- والاهتمام بالأداء والانجاز الجماعي أكثر من مجرد الاهتمام بالأداء والانجاز الفردي .

إننا لا نستطيع إن نرجع ما حققه النظام الياباني من تقدم إلى العوامل البيئية وحدها

من الدلائل العلمية التي تؤكد ذلك ما يأتي:
أن فروع بعض الشركات اليابانية في الخارج ، مثل مصنع شركة:
(Sony) في **(San Diego)** بالولايات المتحدة الأمريكية ، تعمل في ظروف بيئية مغايرة تماماً للبيئة اليابانية وكل العاملين تقريباً من الدول المضيفة ، ومع ذلك فإنها تحقق معدلات إنتاجية لا تقل عن مثيلاتها في الشركة الأم باليابان، ويلاحظ أن العنصر المشترك سواء في الفروع أو في الشركات الأم هو **نوع الإدارة.**

هناك شركة أمريكية توجد داخل الولايات المتحدة ، وتدار بإدارة أميركية كانت تعاني من انخفاض في الإنتاجية ، ارتفعت إنتاجيتها بعد أن أصبحت تدار بواسطة إدارة يابانية ، فمصنع **(Motorola's TV-Assembiy)** الذي يقع في **(F. Bank Park; Illinois)** كان يعاني من انخفاض مستوى الإنتاج ، وانخفاض في مستوى جودة المنتج وقد قامت شركة **(Matsushita)** اليابانية بشرائه في بداية السبعينات ، وبعد شرائه بثلاث سنوات زادت إنتاجيته بمعدل ٣٠% ، وانخفضت معدل العيوب في الإنتاج إلى اقل من ٤% وهكذا نجد إن السر وراء فشل المصنع أو نجاحه لم يكن راجعاً لظروف بيئية . فالمصنع لم ينتقل إلى اليابان وإنما ظل يعمل داخل الولايات المتحدة ولكن بنظام مختلف ساعد على نجاحه وهو النظام الياباني في الإدارة.

بعض الشركات الأمريكية التي اقتبست بعض أساليب الإدارة اليابانية في الإنتاجية استطاعت أن تحقق إيجابية من وراء ذلك . فعلى سبيل المثال نجد أن شركة **(Lockhead)** للصناعات الفضائية كانت من أوائل الشركات الأمريكية التي نقلت نظام جماعات الرقابة على الجودة **(G.C.C)** الذي تطبقه الإدارة اليابانية في مصانعها واستطاعت أن تحقق وفورات مجموعها ما يقرب من ثلاثة ملايين دولار ، ونتيجة جهود تلك الجماعات في حل المشاكل خلال سنتين فقط من تطبيق النظام ، مما دفع بعض الشركات الأميركية الأخرى للأخذ بالنظام مثل شركة جنرال موتورز وشركة وستنجهاوس ، وشركة جنرال اليكتريك.

- ويلاحظ أن النجاح المحقق هنا ليس في نفس البيئة اليابانية ولا حتى من خلال إدارة يابانية وإنما لاستخدام أساليب يابانية في الإدارة.
اكتشفت إحدى جماعات البحوث بكلية الدراسات العليا بجامعة **(Stanford)** بالولايات المتحدة الأمريكية أن هناك مجموعة من الشركات التي تعبر من انجح الشركات الأمريكية ، وتتميز قوة العمل فيها بمعدل دوران منخفض ، ومستوى عال من الرضا وقوة الولاء للمنظمة مثل شركات :I.BM , Kodak وغيرها.

وقد اتضح إن السر الأساسي وراء نجاحها هو أنها تطبق نموذجا للإدارة يتشابه في خصائصه إلى حد كبير مع خصائص النموذج الياباني في الإدارة

أطلق **أوشي (Ouchi)** وزملاؤه في جماعة البحث على هذه التنظيمات الأمريكية الناجحة اسم نموذج . **(Z)** هذا وسيتم التعرض لهذا النموذج بالتفصيل في الجزء الثالث من الدراسة.

في دراسة أجراها **(Richard T.Johnson) ريكارد جونسون** في عشرين شركة يابانية بالولايات المتحدة الأمريكية ، ومقارنتها بشركات أمريكية مماثلة استخلص إن المدير الياباني لا يتميز بخصائص شخصية فريدة يمكن إرجاعها حضارية أو ثقافية تتميز بها البيئة اليابانية .

ويؤكد ذلك بقوله :هل يمكن إرجاع التفوق الذي حققته اليابان إلى استخدامها لفنون تكنولوجية أكثر تقدماً؟
قد يعتقد البعض أن التقدم الذي أحرزته اليابان سواء بالنسبة لمستوى القومي يمكن إرجاعه إلى استخدام اليابانيين لفنون تكنولوجية أكثر تقدماً حتى من تلك المطبقة في الولايات المتحدة ذاتها

لقد كان هذا الانطباع يسيطر على الكثير من المديرين ورجال الأعمال ، وحتى بعض رجال الفكر الإداري خارج اليابان
أن الاعتقاد شيء والحقيقة شي آخر ، ففي الزيارة التي قام بها وفد من شركة جنرال إليكتريك الأمريكية لثلاث من الشركات اليابانية الكبرى التي تقع بالقرب من طوكيو وهي شركة **(Sanyo)** وشركة **(Toshiba)** وشركة **(Yoko Gawa)** ، وكان الوفد يضم ٢٥ مديراً يصاحبهم أحد أساتذة إدارة الأعمال بجامعة هارفرد الأمريكية .

كان الجميع في الوفد يعتقدون أنهم سيرون في المصنع الياباني شيئاً مختلفاً إلا أن ما رأوه في الواقع كان شيئاً عادياً ، فالمصنع لا من حيث البناء أو التجهيزات الداخلية فيه شيء يثير الدهشة ، كما أن الفن التكنولوجي المستخدم ليس أعلى – إن لم يكن أقل – من مثيله في الولايات المتحدة .

ليس هذا هو رأي الأمريكيين فقط ، بل أن اليابانيين أنفسهم يشاركونهم الرأي في ذلك ، فأحد مديري الشركات اليابانية الكبرى للصناعات الإلكترونية

يؤكد بقوله: هل يمكن إرجاع التفوق الياباني إلى استخدام مفاهيم ومبادئ إدارية غير معروفة خارج اليابان؟
إذا كان قد اتضح من التحليل السابق أن التفوق الياباني لا يمكن إرجاعه فقط إلى خصائص بيئية فريدة ، أو إلى استخدام فنون تكنولوجية أكبر تقدماً

فهل يمكن إرجاع هذا التفوق إلى استخدام مفاهيم ومبادئ إدارية غير معروفة خارج اليابان؟
والإجابة نجد أن الإدارة اليابانية ليس لديها مبادئ أو مفاهيم سرية في الإدارة

بل على العكس من ذلك فهناك شبه إجماع على أن معظم المفاهيم والمبادئ الإدارية المطبقة في اليابان تم تنميتها في الولايات المتحدة وأوروبا ، ونقل جز كبير منها من خلال بعض الرواد الأمريكيين خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .
إذا كانت الإدارة اليابانية لا تطبق مبادئ إدارية سرية ، أو مفاهيم إدارية غير معروفة خارج اليابان
فما هو السر الذي يكمن وراء نجاح الإدارة اليابانية وقدرته على تحقيق تلك المعدلات العالية في الإنتاجية؟
السر يكمن في الواقع في قدرة الإدارة اليابانية على تجميع بعض العناصر والمبادئ المعروفة في نظام متكامل أصبح يعطى للإدارة اليابانية لوناً متميزاً .

ويساعدها في تحقيق ما تصبوا إليه من نجاح
كفاءة الإدارة اليابانية ليست في تكوين مبادئ أو مفاهيم إدارية جديدة ، وإنما في تكوين نظام فريد من المبادئ والمفاهيم المعروفة .

يؤكد هذا القول ما ذكره أحد أعضاء وفد شركة جنرال إليكريك السابق الإشارة إليه بقولة :
بالرغم من أننا نستطيع أن نلمس الطابع المتميز للإدارة اليابانية في نشاط الإنتاج ، وفي نشاط التسويق ، وفي نشاط إدارة الأفراد وغيرها من أوجه النشاط بالمنظمة ، إلا أن التركيز في هذا البحث سيكون مقصوراً على الجانب الخاص بإدارة الموارد الإنسانية ليكون تحليل الجوانب الأخرى مجالاً لبحوث متخصصة في تلك المجالات .

الركائز الأساسية لفلسفة الإدارة اليابانية في إدارة مواردها الإنسانية؟
الركائز الأساسية للنظام الياباني في إدارة الموارد الإنسانية :
- تعانى اليابان من ندرة في مواردها الطبيعية
- تتكون من مجموعة من الجزر ذات الطبيعة الجبلية التي تحول دون التوسع الزراعي
- الطبيعة لم تهبها إلا القليل من موارد الثروة المعدنية

حتى تضمن العيش الكريم لأبنائها الذين يتزايد عددهم يوماً بعد يوم ، فقد جربت عدة مداخل كان أخرها قبل الحرب العالمية الثانية انتهاج سياسة استعمارية تحاول من خلالها فرض سيطرتها على بعض الدول التي تستطيع من خلالها تأمين احتياجاتها من الموارد المادية ، كانت الحرب الكورية ، والتوسع في منشوريا.

هذا المدخل بدلاً من أن يوجد حلاً لبعض مشاكلها جلب عليها الدمار في الحرب العالمية الثانية بسبب اصطدامه بمصالح الدول الاستعمارية الكبرى .

بذلك لم يعد أمام اليابان وسيلة لتجد فرصتها للحياة الكريمة إلا أن تحاول الاستغلال الأمثل لمواردها الوحيد الذي لديها وفرة فيه ، وهو العنصر البشرى

وضعت كل تركيزها بعد الحرب العالمية الثانية على كيفية استخدام إمكاناتها البشرية بالطريقة التي تساعدها على تحقيق وفورات تمكنها من سد احتياجات السكان من الغذاء واحتياجات التصنيع من الموارد المادية

كان من بين وسائل الإدارة اليابانية في هذا المجال تبنى إستراتيجية أحد أركانها الأساسية أن الموارد البشرية للمنظمة هي ثروتها الأساسية وأغلى أصولها جميعاً.

ويؤكد ذلك ما قاله مدير فرع **شركة (Fujitsu)** اليابانية لصناعة الحاسبات الآلية في الولايات المتحدة بقولة:
الركن الثاني الذي ترتكز عليه إستراتيجية الإدارة اليابانية في معاملة العنصر البشرى هو التأكيد على وحدة المصلحة بين المنظمة والعاملين العاملين لا ينظر إليهم باعتبارهم مجرد أدوات في العملية الإنتاجية تستغل جهودهم بطريقة أو بأخرى لتحقيق أهداف المنظمة التي يعملون فيها بل تحرص الإدارة اليابانية بالوسائل العملية على إشعار الفرد بأن هناك منفعة متبادلة بينه وبين المنظمة

وأن هناك مصلحة مشتركة بينهما ، فكل ما يبذله من جهد من أجل بقاء المنظمة واستمرارها ، ونجاحها ، وتقدمها يعتبر ضماناً لبقائه ونموه وتقدمه.

لتحقيق الإستراتيجية السابقة فإن الإدارة اليابانية – خاصة في الشركات الكبرى ذات التأثير الجوهري على الاقتصاد القومي – تنتهج السياسات الآتية:

١- ضمان التوظف مدى الحياة
٢- المشاركة الجماعية في صنع القرار
٣- الاهتمام الشمولي بالموظف.
٤- التركيز على عمل الفريق والمسؤولية الجماعية.

سياسة التوظيف مدى الحياة:

تحرص الإدارة اليابانية على ضمان فرصة عمل دائمة ، ومستقرة للموظف الذي تمت الموافقة على تعيينه بالمنظمة ، بحيث يعمل دون أن يكون مهدداً بالفصل ، وتطبق الإدارة اليابانية تلك السياسة إيماناً منها بآثارها الإيجابية على كل من الإنتاجية والروح المعنوية لقوة العمل ، تطبيق تلك السياسة يساعد على تخفيض معدل دوران العمل ، والاقتصاد عن تكاليف التدريب ، وتشجيع الفرد على تنمية علاقات الود والصداقة مع زملائه مما يزيد التلاحم التنظيمي ، ويجعل الفرد أكثر ولاءً وارتباطاً بالمنظمة.

بالرغم من أن المفهوم العملي لفكرة التوظيف الدائم يعنى ضمان فرصة العمل المستقرة حتى سن التقاعد (وهو عند سن ٥٥ سنة في اليابان) إذا كان هناك حجم عمل كاف فإن ، هؤلاء الذين يجب إحالتهم على التقاعد يمكن إبقائهم في شكل عمالة مؤقتة في نفس أعمالهم (أو في أية أعمال وأنشطة أخرى تحددها الشركة) ، ولكن المرتب في هذه الحالة يخفض بمقدار الثلث إيماناً بأن الفرد في مثل هذه السن يكون أقل أعباء عن ذي قبل.

هل تطبق هذه السياسة في التوظيف على جميع فئات القوى العاملة داخل المنظمة؟

والإجابة يمكن تقسيم قوة العمل داخل المنظمة اليابانية
في ثلاث مجموعات هي:

مجموعة العمالة الدائمة: وهذه بدورها تضم ثلاث فئات تأخذ أهميتها مرتبة كما يلي:

العاملون من الرجال الذين يلتحقون بالمنظمة فور تخرجهم من الدراسة.
العاملون من الرجال الذين لديهم خبرة عمل سابقة في شركات أخرى.
العاملات من النساء.

مجموعة من العمالة المؤقتة :

ويدخل في هذه المجموعة العاملون من الرجال والنساء الذين يلتحقون بالعمل بشكل مؤقت وبعقود لفترة زمنية تتراوح عادة بين ستة شهور إلى سنة.

العاملون باليومية:

تطبيق سياسة التوظف الدائم يختلف من مجموعة لأخرى من المجموعات الثلاث السابقة حيث يكون هذا الضمان عادة للفئتين الأولى والثانية من المجموعة الأولى .

على هذا إذا كانت الشركة في موقف يحتم عليها ضرورة التخلص من بعض الأفراد فإنها تبدأ بتسريح العمالة المؤقتة ، ثم العمالة الدائمة من النساء.

ويلاحظ أن تطبيق سياسة ضمان العمل الدائم تؤدى إلى تخفيض معدل دوران العمل إلى حد كبير
لكنها لا تمنع البعض من ترك العمل اختيارياً لتغيير نوع العمل الذي يمارسه ، أو الانتقال إلى منظمة أخرى تعطى مزايا أكثر ، أو الحصول على فرصة ترقية في منظمة أصغر حجماً ، أو لتغيير في بيئة العمل ، وإلا لما ظهرت الفئة الثانية من المجموعة الأولى.

ما هي العوامل التي ساعدت الإدارة اليابانية على تطبيق تلك السياسة ؟
العوامل التي ساعدت الإدارة اليابانية على تطبيق تلك السياسة وتطبيقها ، الظروف التاريخية لسوق العمل ، وهيكل الصناعة ، وحرص كل شركة على أن تكون لها فلسفتها المتميزة.

أ -الظروف التاريخية لسوق العمل .

بدأت اليابان دخول ميدان الصناعة في العقد السابع من القرن التاسع عشر
لقد كان إحساس الصناع اليابانيين في تلك الفترة أن ميزتهم الوحيدة على المصدرين الأجانب هي الأجور المتدنية مما دفع الأجور إلى حد الكفاف.

مع التقدم الصناعي ، وتزايد حدة المنافسة استمر أصحاب الأعمال في سياستهم القائمة على (غبن قوة العمل من تخفيضات في الأجور- وإطالة ساعات العمل - والتخفيض في بعض المزايا) مثل مزايا الإسكان والتغذية التي كانت المنظمات قد اضطرت لإقرارها لتشجيع قوة العمل القادمة من الأقاليم

كان لتلك الإجراءات بعض الآثار السلبية الملحوظة فارتفع معدل الغياب ، والاضطرابات ، وترك العمل.
قابل رجال الأعمال ذلك ببعض الإجراءات التعسفية مما أدى إلى زيادة الموقف سوءاً مما اضطر رجال الأعمال إلى استبدال سياسة التعسف بسياسة الإغراء من خلال (تحسين ظروف العمل المادية - توفير مساكن أفضل - علاوات أقدميه - مكافئات اعتزال). وغيرها من وسائل التحفيز التي ساعد تطبيقها على تحقيق بعض الاستقرار النسبي لقوة العمل فيالمنظمة .

ترتب على الكارثة التي حلت بالاقتصاد الياباني في الحرب العالمية الثانية أن صار جزء لا يستهان من قوة العمل مشردا في حاجة إلى إعالة
دفع النقابات للقيام بدور أكثر نشاطاً وأن تمارس تأثيرها ، وتعترض بشدة على احتفاظ الشركة بحقها المطلق في فصل الموظف
جعل الشركة تقلع تدريجياً عن تلك السياسة حتى فترات الركود وكان هذا هو اللبنة الأولى لسياسة التوظف الدائم
نجد أن إرساء القواعد الأساسية لسياسة التوظف الدائم كان ثمرة الجهود المشتركة لرجال الأعمال فيما قبل الحرب لتخفيض معدل الدوران ، وللنقابات فيما بعد الحرب لتحقيق الاستقرار لقوة العمل.

ب - هيكل الصناعة :
تحرص المنظمات اليابانية الكبرى على أن تقصر نشاطها على إنتاج منتج واحد ، أو خط منتجات متكامل مما يجعل من السهل على الشركات أن تصنف نفسها في صناعة معينة ، وتنافس غيرها من الشركات في نفس الصناعة على حصة السوق .
المنافسة بين الشركات في الصناعة الواحدة قادت إلى خاصية أخرى أصبحت تميز هيكل الصناعة اليابانية وهى: أن الشركات الكبرى رغبة منها في التركيز على الجوانب الهامة في المنافسة مثل (الإنتاج والتسويق - البحوث والتنمية ، فإنها تعتمد في الحصول على الخدمات الثانوية أو الأقل أهمية كالتخزين - تصنيع قطع الغيار - والصيانة والشحن) وغيرها على شركات أصغر

هذه الشركات الصغيرة عادة ما تتحالف مع إحدى الشركات الكبرى لتقدم خدماتها الثانوية مما يجعل هناك نوعاً من الارتباط بينهما .

مثل هذا الوضع يحقق فائدة للطرفين:
بالنسبة للشركات الصغرى:
- تستفيد من التخصص في مجال محدود من الخدمات
- يسهل عليها مهمة الحصول على مساعدات مالية من الشركات الكبرى
- يحميها من منافسات الشركات الكبرى.

بالنسبة للشركات الكبرى
- تستطيع أن تقصر مزاياها في الأجور والخدمات.
- فرص التوظيف الدائم على موظفيها المباشرين الذين سيكون عددهم قليل نسبياً
- الاعتماد على الشركات الصغرى في الخدمات الثانوية.

نجد أن هيكل الصناعة في اليابان خدم سياسة التوظف الدائم من زاويتين :
الأولى :
أن تحويل بعض النشاط للمنظمات الصغرى يجعل عدد الموظفين في المنظمة الكبرى صغير نسبياً لا يلقى عبئاً كبيراً على المنظمة في حالة انكماش حجم الأعمال .

الثانية :
أن المنظمة الكبيرة في حالة انكماش النشاط يمكنها أن تتولى بنفسها بعض الخدمات الثانوية االتي تقوم بها المنظمة الصغيرة ، وتحول إلى تلك الخدمات ببعض أفرادها من القوة العاملة لضمان استمرار تشغيلهم.

الفيصلاوي